الأمم المتحدة

A/C.1/63/PV.2

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة **٢**

الاثنين، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سواتّو ..... (هندوراس)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

بيانات استهلالية

الرئيس (تكلم بالإسبانية): إن اللجنة الأولى، عملاً ببرنامج عملها وجدولها الزمني، تبدأ هذا الصباح مناقشتها العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال، المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي ذات الصلة. وقبل أن نمضي في عملنا، أود أن ألقي بياناً موجزا حول المسائل التي سنتناولها في هذا المجال.

أولا، إنه شرف عظيم لي أن أقود أعمال هذه اللجنة الهامة، في الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة. إنني ممتنٌّ للتصويت بالثقة، الذي أسبغتموه عليَّ وعلى بلدي، هندوراس، كما أنني ممتنٌّ لمجموعة أمريكا اللاتينية وبلدان منطقة البحر الكاريبي، على دعمها لترشيحي. وإنني أطمئن اللجنة بأنني سأوظف كل طاقتي ومهارتي لتكليل أعمالنا بالنجاح. ولبلوغ تلك الغاية، أوجِّه دعوة كريمة إلى التعاون والتفاهم في الأسابيع المقبلة.

كما أود أن أشكر الأمانة العامة على دعمها، ومكتب شؤون نزع السلاح بقيادة ممثله السامي، السيد سيرجيو دوارتي، الذي يعمل معنا في المكتب.

لقد انقضى أكثر من ٢٠ سنة، على انعقاد المؤتمر الدولي بشأن نزع السلاح والتنمية لأول مرة. لكننا لا نزال نواجه تحديات كبرى في كلا المجالين – نزع السلاح والتنمية. وينبغي لنا أن نتذكر أن الإعلان الألفي لا يشمل أية فقرة عن موضوع نزع السلاح. وقد نعتبر نزع السلاح الحلقة المفقودة في وثيقة الأمم المتحدة الهامة جدا تلك.

تُنفَق اليوم مبالغ هائلة في إنتاج التسلح وتحسينه، بينما تبقى الاستثمارات الحيوية في جهودنا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية غير كافية. ففي آب/أغسطس، أفاد البنك الدولي أن ١,٥ بليون شخص يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار يوميا. وهذا أكثر مما كان يُعتقَد أصلا. وذلك يدل على أنه، بالوتيرة الحالية من القضاء على الفقر، سيكون نحو بليون شخص لا يزالون يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار يومياً، عام ٢٠١٥.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

08-53668 (A)

يشير معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، في تقريره السنوي، إلى أن النفقات العسكرية العالمية، والاتجار بالأسلحة يتناميان كلاهما. فالنفقات العسكرية العالمية تجاوزت ١,٣ تريليون دولار عام ٢٠٠٧، بينما بلغت مبيعات ١٠٠ شركة رائدة في العالم ٣١٥ بليون دولار عام ٢٠٠٦، وتزايدت العمليات الدولية لنقل الأسلحة بنسبة ٧ في المائة في السنة نفسها.

فهل نحن نترع السلاح؟ ذلك هو السؤال. يُعتقَد أنه لا يزال هناك أكثر من ٢٦ ٠٠٠ سلاح نووي، ومعظم الناس يعتبرونها ضارة. وقد أعرب الكثيرون عن قلقهم الشديد من خطر انتشار هذه الأسلحة، ولا سيما لدى الأطراف غير الحكومية، في وقتنا هذا. وغياب خطة محددة لتحقيق نزع السلاح النووي، يجعل الكثيرين يتساءلون عما إذا كان سيتحقق في أي وقت. ومما لا يقبل الشك أن الحالة لا توحي بأي أمل في التقدم، سواء في نزع السلاح أو في عدم الانتشار.

إن اسم هذه اللجنة، التي يمثل المشاركون فيها بلدانهم، يربط مصطلح ”نزع السلاح“ بمصطلح ”الأمن الدولي“، والحقيقة المؤكدة هي أن التقدم في نزع السلاح ليس غاية بحدِّ ذاته، ولكنه وسيلة لتوطيد السلم والأمن الدوليين. وبعبارة الأمين العام، نزع السلاح مصلحة عامة عالمية. وينبغي للّجنة الأولى أن تكون أكثر من محفل تعلو فيه أصداء وجهات نظرنا الوطنية الخاصة؛ بل ينبغي أن تكون نقطة اللقاء المشتركة بين الدول، لاستكشاف فرص التعاون المتبادل، لتوطيد السلم والأمن الدوليين.

إنني مقتنع بأنه يمكننا أن نتقدم معا نحو ذلك التعهد. كما ينبغي أن نتمسك بالروح الإيجابية التي سادت في هذه اللجنة، لكي نتفكَّر بصورة صحيحة في المناقشة والمعالجة للمسائل الموضوعية المعروضة علينا، وننهض بالقرارات التي تساعدنا على بناء توافق الآراء، ولا سيما بشأن الأسلحة النووية.

لبلوغ تلك الغاية، قررنا إجراء عدد من المناقشات العامة أثناء المناقشات المواضيعية، حيث سنستمع إلى خبراء وممثلين للمجتمع المدني، فضلا عن ممثلي المنظمات الحكومية الدولية للحد من الأسلحة. والأهم من ذلك، أننا سنستمع أيضا إلى الممثل السامي لشؤون نزع السلاح.

إن المسائل قيد الدرس في هذه اللجنة، هي من أكثر المسائل تعقيداً وصعوبة في الأمم المتحدة. وآمل أن نعمل من أجل المصلحة العامة. وأود أن أوجِّه مناشدة كريمة للمرونة في مواقف الوفود، وفي الوقت نفسه، للحفاظ على دفاع ثابت عن المصالح المتعددة الأطراف المشتركة. وآمل أن تكون لدينا دورة عظيمة الإنتاجية.

أعطي الكلمة الآن للممثل السامي لشؤون نزع السلاح، السيد سيرجيو دوارتي، الذي سيقدم لنا إحاطة إعلامية عن التطورات الراهنة في مجالنا.

السيد دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح (تكلم بالإنكليزية): أرحب بهذه المناسبة لمخاطبة أعضاء هذه اللجنة، ويسعدني أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تعيينكم لقيادة هذا العمل. كما أود أن أتعرَّف إلى أعضاء المكتب، وأن أُطمئن الجميع إلى التعاون الأكمل من مكتب شؤون نزع السلاح في العمل الماثل أمامنا.

تصادف هذه السنة الذكرى السنوية الثالثة عشرة للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، التي حددت ولاية هذه اللجنة. ومع أن تلك الدورة لم تتناول الإرهاب، فإن الفقرة التالية منها طرحت الكثير من الشواغل الأمنية التي لا نزال نواجهها حتى اليوم:

”إن الإنسانية تجابه اليوم خطرا لم تعرف له مثيلا من قبل هو خطر إبادة نفسها نتيجة للتنافس

على تكديس كميات هائلة من أشد ما أُنتج من الأسلحة حتى الآن تدميرا. وإن ترسانات الأسلحة النووية الموجودة تكفي وحدها للفتك بكل حياة على الأرض بل وتزيد. وإن الفشل في وقف سباق التسلح وعكس اتجاهه، ولا سيما سباق التسلح النووي، ليزيد من خطر انتشار الأسلحة النووية. ومع هذا لا يزال سباق التسلح مستمرا. والميزانيات العسكرية آخذة في التزايد بصورة مستمرة، الأمر الذي يصاحبه استهلاك واسع النطاق للموارد البشرية والمادية. ولا تساعد زيادة الأسلحة، وخاصة الأسلحة النووية، على تعزيز الأمن الدولي، بل هي على العكس توهنه. والمخزونات الضخمة والتعزيز الهائل للأسلحة والقوات المسلحة والتنافس على إدخال تحسينات نوعية على الأسلحة من جميع الأنواع، التي تحول لها الموارد العلمية والمنجزات التكنولوجية، تشكل جميعا تهديدات للسلم لا يمكن التكهن بنتائجها. وهذه الحالة هي انعكاس للتوترات الدولية ومدعاة لتفاقمها في آن واحد، كما أنها تزيد من حدة المنازعات القائمة في مناطق شتى من العالم وتعيق عملية الانفراج، وتعمل على استفحال الخلافات بين الأحلاف العسكرية المتعارضة، وتعرض أمن جميع الدول للخطر، وتزيد الشعور بانعدام الأمن بين الدول بما فيها الدول اللانووية، وتزيد من خطر نشوب حرب نووية (القرار S-10/2، الفقرة ١١) (انظر A/S-10/4).

في الماضي كما الآن، تأتي التحديات الكبرى من أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، التي تشكل تهديدات جراء الترسانات القائمة ومن انتشارها. فعشرات الألوف من هذه الأسلحة لا تزال موجودة، وليست هناك خطط عملية لنزع السلاح. وقد ازداد عدد الدول التي تمتلك أسلحة نووية. وتتواصل الشواغل بشأن الأنشطة النووية في إيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وبالتالي، هناك خطر الإرهاب النووي.

لكنه لا تزال هناك أسس للتفاؤل الحذر. ومع أن معظم البيانات التي أُلقيت في الجلسات العامة للجمعية العامة، لم تستطع، للأسف، أن تعالج نزع السلاح بشكل صحيح، فإن الجوانب الأخرى من السعي إلى التقدم في مسائل ذات صلة، جرى تحديدها من جانب عدد كبير من المتكلمين، والمجتمع المدني والقادة السابقين. كما تجري إثارتها في السياسات المحلية للدول. وإغلاق بعض مواقع التجارب النووية، والحفاظ على الوقف الاختياري لتلك التجارب، وإعلان خفض الأسلحة النووية المنتشرة، ودراسة سبل التحقق من نزع السلاح النووي، كلها خطوات طيبة. لكن هناك حاجة إلى جهود أكبر، بما فيها إجراء تخفيضات كبرى في الترسانات النووية، وفهم أفضل للتدابير التي سبق اتخاذها، ووضع خطط عملية لنزع السلاح، وبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتفاوض بشأن معاهدة المواد الانشطارية.

وفي الوقت نفسه، تقترب اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية من تحقيق العضوية العالمية وتعزيز التحريم العالمي لهذه الأسلحة. وفي العام الماضي، شكلت الوحدة الجديدة لدعم التنفيذ أمانة موضوعية للاجتماعات المعنية باتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي قدمت خدمات للدول الأطراف في عام ٢٠٠٧ ولاجتماعات الخبراء في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨.

وبالنسبة لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، تبذل الحكومات جهودا في جميع أنحاء العالم لتحسين الجهود الوطنية لضمان عدم حصول الأطراف من غير الدول أو مزيد من الدول على أسلحة الدمار الشامل. وبناء على

طلب من الدول الأعضاء وبدعم منها، قام مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح بتنظيم عدد من الحلقات الدراسية لتعزيز تنفيذ الاتفاقية تنفيذا تاما.

وفي حين مرت سنة أخرى من دون إحراز تقدم كبير في وضع قواعد قانونية متعددة الأطراف بشأن القذائف، يسرني أن فريق الخبراء الحكومي الذي يتناول هذه المسألة قد تمكن من اعتماد تقرير هذا العام، وآمل أن يؤدي إلى اتخاذ المزيد من الخطوات في هذا الاتجاه.

وكما يتعين على المجتمع العالمي أن يسعى لمنع انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، من الهام أيضا أن يعالج مسألتي أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية في بناء هيكل السلم والأمن الدوليين للمستقبل. وبيت القصيد هنا ليس بجعل أحد أشكال المراقبة شرطا للأشكال الأخرى، وإنما السعي من أجل تحقيق الاثنين. وينبغي ألاّ ننسى أبدا أن الأسلحة التقليدية تسبب خسائر جسيمة في الأرواح البشرية في كل مكان. ولقد ألهم القلق إزاء آثارها المدمرة العديد من المبادرات الدولية التي تركز، في جملة أمور، على تنظيم التجارة في هذه الأسلحة وتحسين الشفافية في نقل الأسلحة وكبح الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة وتحريم أنماط معينة من الأسلحة. وتردد الجهود المتعددة الأطراف التي بذلت مؤخرا السعي إلى احتمال إبرام معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة القلق الذي عبر عنه الأمين العام مرارا إزاء تكرار مشكلة انعدام وجود إطار مؤسسي واضح في هذا المجال. وهناك حاجة ملحة لإحراز تقدم في جميع هذه المجالات.

أما بخصوص الأسلحة الصغيرة، فقد حقق الاجتماع الذي تعقده الدول كل سنتين لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة نتيجة موضوعية بفضل التحضير الجيد وإدارة عمليات صارمة. وإذا قررت الدول أن اجتماعات لمدة أسبوع كافية، سيصبح الإعداد والإدارة الشاملين لهذه الاجتماعات أكثر أهمية. وللمساعدة في تنفيذ برنامج العمل، شرع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح في نظام لدعم التنفيذ يستند إلى الإنترنت، وأوصي به لجميع الوفود بصفته أداة معلوماتية مركزية للرقابة المتعددة الأطراف للأسلحة الصغيرة. وبدأ مكتبي أيضا في إرساء الأسس لعقد اجتماعات إقليمية للتنفيذ في السنة القادمة. وأنا على ثقة بأننا سنجد الأموال الخارجة عن الميزانية لتمويل هذه المناسبات.

إن مشكلة الأسلحة الصغيرة هي جزء من المشكلة الأوسع للعنف المسلح. ولذا تتطلب أكثر من حل دقيق للحد من الأسلحة لأنها تتصل بمجموعة كبيرة من المسائل، بما فيها التجارة والصحة والتنمية وحقوق الإنسان والمخدرات والإرهاب. ولقد انعكس هذا النهج في تقرير الأمين العام عن الأسلحة الصغيرة (S/2008/258) المقدم إلى مجلس الأمن والذي لقي استحسانا.

وهناك أيضا حاجة إلى إيلاء اهتمام أكبر للمشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخائر التقليدية. ونشاهد الآثار المفجعة لتدفقات الذخائر غير الخاضعة لقيود، التي يتسرب جزء منها من المخزونات التي لا تخضع لحراسة كافية. ولقد شاهدنا انفجار المخزونات، وغالبا في المناطق الحضرية مما يتسبب بآلاف الإصابات. وهناك حاجة ملحة لإدارة أفضل للمخزونات، وقد تضمن تقرير فريق الخبراء الحكوميين هذا العام توصيات جيدة بشأن هذه المسألة.

وتبذل جهود دولية أيضا لمعالجة الآثار البشعة للذخائر العنقودية على السكان المدنيين. وفي كانون الأول/ديسمبر، سيجتمع أكثر من ١٠٠ بلد في أوسلو لتوقيع الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية، التي هي نقطة تحول في تطوير القواعد العالمية في هذا المجال. وستقوم الأمم المتحدة

بكل ما في وسعها لدعم هدفها النبيل، الذي آمل أن يكون مصدر إلهام للدول الأطراف في الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة في جهودها للتصدي للآثار المروعة للذخائر العنقودية على المدنيين.

وينبغي لنا ألاّ ننسى التقارير التي تتحدث عن زيادة النفقات العسكرية ونقل الأسلحة. وهذا مجال يمكن للأمم المتحدة أن تسهم فيه كثيرا. وأنا أشير هنا إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية ووسيلة الإبلاغ الموحدة عن النفقات العسكرية، الذي سيتم استعراضهما في السنوات القادمة. وأود أن أشيد بتلك الدول التي أسهمت ببيانات في هذين المصدرين المفيدين وأشجع الدول الأخرى أن تحذو حذوها. ففي هذه الحقبة من تزايد نقل الأسلحة والنفقات العسكرية، أصبحت هذه الوسائل ضرورة حتمية.

وفي الوقت الذي أدرك فيه صائغو الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح أهمية الإرادة السياسية للدول، شددوا كذلك على أن وجود آلية دولية ملائمة يمكن أن تقوم بدور كبير في نزع السلاح. وتقوم اللجنة الأولى بدور حيوي في وضع القواعد المتعددة الأطراف في هذا المجال وتطويرها وصونها. وتوفر في هذا الإطار نوعا من المعايير للجو السياسي في عالمنا اليوم والتحديات التي نواجهها جميعنا غدا.

والمعايير الأخرى في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح تشير بوضوح إلى جو عاصف. فلقد اختتمت لجنة نزع السلاح دورة الثلاث سنوات دون أي اتفاق بشأن المسائل المدرجة في جدول أعمالها. ومرة أخرى، لم يتمكن مؤتمر نزع السلاح، المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لنزع السلاح، من الشروع في عمل موضوعي رغم المشاركة الرفيعة المستوى التي لم يسبق لها مثيل من قبل الدول الأعضاء والجهد الموحد لرؤسائها الستة.

وأود أن أشيد بجهود جميع الذين عملوا على إيجاد أرضية مشتركة من خلال آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. فعدم قدرتهم على تحقيق نجاح تعزى إلى مسألة الإرادة السياسية القديمة أكثر منه إلى وجود أية عيوب في هذه المؤسسات بحد ذاتها.

وقام مجلس الأمين العام الاستشاري المعني بقضايا نزع السلاح بتعديل أنماط عمله كي يسمح بالمزيد من المداولات المعمقة. وكانت إحدى توصياته أن يواصل الأمين العام تعزيز دوره الشخصي في توليد الإرادة السياسية في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وفي أواخر هذا الشهر، سيتناول الأمين العام هذه المسائل في كلمات رئيسية سيلقيها في جامعة هارفارد وفي الأمم المتحدة. ويقوم معهد الأمم المتحدة لأبحاث نزع السلاح بمعظم العمل التحليلي في مجال نزع السلاح. ولقد استقالت رئيسته، السيدة باتريشيا لويس، من منصبها في آب/أغسطس وأود أن أنتهز هذه المناسبة لأشكرها على سنوات خدمتها العديدة المثمرة وأتمنى لها كل النجاح في مساعيها في المستقبل.

وهناك جزء أساسي من آليتنا ألا هو برنامج الأمم المتحدة لزمالات نزع السلاح، الذي يحتفل بذكرى تأسيسه الثلاثين. فبالإضافة إلى المجموعة الحالية المؤلفة من ٢٥ موظفا، قام البرنامج حتى الآن بتدريب ما لا يقل عن ٧٥٩ موظفا من ١٥٩ بلدا، بما فيهم عدد موجود في هذه القاعة اليوم. وأرحب ترحيبا حارا بالإضافات الجديدة لمجموعتنا المتزايدة المكرسة لنزع السلاح.

ومع أن معظم العمل في مجال نزع السلاح يتم في إطار السعي لتحقيق الأهداف المتعددة الأطراف، لكن من الصحيح أن مسؤولية اعتماد سياسات وقوانين تركز على تحقيق هذه الأهداف ما زالت تقع على عاتق فرادى الدول. وهذا ليس تحديا يواجه الدول المنفردة، بل يواجه الأقاليم

أيضا. وتتعامل الأقاليم بمنتهى الجدية مع مسائل تحديد الأسلحة ونزع السلاح، وتعمل بكد المراكز الإقليمية الثلاثة التابعة لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح في كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتلبية طلبات المساعدة المتزايدة في هذه المجالات. فهي تقوم بتنظيم حلقات العمل والحلقات الدراسية وتوفير المعلومات وإسداء المشورة. وقامت بتعزيز العضوية العالمية في المعاهدات الرئيسية، بما فيها اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن أن تكون مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولقد تم الاعتراف جيدا بهذا العمل، بما في ذلك من ١١ وزيرا من لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا.

ويحدوني الأمل في أن أرى المزيد من التقدم على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك العضوية الإقليمية التامة في المعاهدات التي تنشئ مناطق خالية من الأسلحة النووية، والتزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بالبروتوكولات ذات الصلة وإحراز تقدم في إنشاء مناطق جديدة، ولا سيما في الشرق الأوسط.

تدرك الوفود أن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ قد افتتح قبل فترة وجيزة مكتبه الجديد في كاتماندو. وسوف تستمع اللجنة فيما بعد إلى المزيد عن هذه المناسبة وعن العمل المثمر الأخير للمراكز الإقليمية الأخرى.

ولا بد لي من أن أضيف أن دعم الجماعات غير الحكومية وحتى فرادى المواطنين المعنيين أمر حيوي لإحراز تقدم في نزع السلاح وعدم الانتشار. وعندما ذكر صائغو الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح الحاجة إلى الإرادة السياسية، فقد تضمن ذلك بالضرورة دورا فعالا للمجتمع المدني في تشكيل آراء قادتهم. ومن دواعي سروري أن أرحب بالجماعات التي تراقب مداولاتنا اليوم، وأشيد بجهودها العديدة لزيادة الوعي الجماهيري بأهمية العمل الذي تقوم به هذه اللجنة والمسائل التي تبحثها.

ومن أنشطتنا الرئيسية التي نقوم بها في مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح هو نشر المعلومات عن مسائل نزع السلاح. ومن دواعي سرورنا الشديد هذا العام أن نقدم طبعة جديدة ومنقحة من حولية الأمم المتحدة لنزع السلاح، تتضمن تحليلا أكثر من ذي قبل. وقمنا بتوزيع الحولية على الوفود مع منشورات أخرى، وهي متوفرة كذلك على الإنترنيت بحيث يتمكن الجمهور الواسع من الوصول إليها. ويسعدني أيضا أن أعلن أننا سوف نشرع عما قريب في صفحة جديدة على الإنترنيت لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح

وفي الختام، أود أن أذكّر بكلمات الرئيس الحالي للجمعية العامة، الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان، الذي دعا في خطابه في ١٦ أيلول/سبتمبر إلى ”نهج قائم على النتائج لكل من نزع السلاح وتنظيم التسلح. وينبغي أن يقاس التقدم في هذا المجال الهام، كما في المجالات الأخرى، بالأعمال وليس فقط بالأقوال أو عدد القرارات“ (A/63/1). وهذه نصيحة سليمة حقا. وفي نيسان/أبريل الماضي، شدد أميننا العام على الأهمية الحيوية لنزع السلاح وعدم الانتشار في تشكيل السلم والأمن الدوليين. فقد قال ”علينا جميعاً أن نعمل معاً – الأمانة العامة والدول الأعضاء والمجتمع المدني – من أجل تنشيط جهودنا الجماعية وصولاً إلى أهدافنا المشتركة في تلك الميادين. والفشل ليس من الخيارات المطروحة“. (A/CN.10/PV.284، ص ٢)

وانطلاقا من هذه الروح، أتمنى للجنة الأولى دورة مثمرة جدا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد دوارتي على ملاحظاته. وأنا متأكد أن الممثلين في اللجنة قد أحاطوا علما بأهمية المسائل والتقدم الذي أحرزناه في هذه المجالات.

البنود ٨١ إلى ٩٦ من جدول الأعمال

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بتزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أذكر الممثلين بالموافقة في مناقشاتنا التنظيمية بتحديد مدة البيانات بـ ١٠ دقائق كحد أقصى للذين يتكلمون بصفتهم الوطنية و بـ ١٥ دقيقة للذين يتكلمون بصفة إقليمية. وفي هذا السياق، **أوصي** الوفود بأن يولوا اهتماما لنظام علامات التنبيه الضوئية الذي قامت الأمانة العامة بتركيبه هنا للحفاظ على توزيع متساو للوقت ليتسنى للجميع المشاركة مع الاحترام الواجب. فبعد انتهاء مدة الـ ١٠ دقائق أو الـ ١٥ دقيقة، سيضيء مصباح أحمر، وعند ذلك سأرجو من الممثل أو الممثلة إنهاء ملاحظاته.

واتفقنا كذلك على توزيع النصوص الطويلة وأن توضع على موقع اللجنة الأولى Quickfirst على الإنترنيت. وستوضع النشرات الصحفية على موقع الأمانة العامة على الإنترنيت بعد ساعتين من ملاحظات الممثل.

السيد دي ألبا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن أعضاء مجموعة ريو: الأرجنتين، إكوادور، أوروغواي، باراغواي، البرازيل، بليز، بنما، بوليفيا، بيرو، جامايكا، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية فنزويلا البوليفارية، السلفادور، شيلي، غواتيمالا، غيانا، فنزويلا، كوستاريكا كولومبيا، نيكاراغوا، هايتي، هندوراس وبلدي المكسيك.

وترحب مجموعة ريو بحرارة بالسفير ماركو أنطونيو سوازو، نائب الممثل الدائم لهندوراس، بصفته رئيسا للجنة الأولى. ونرحب بصورة خاصة بعضو من منطقتنا ومجموعتنا يقوم بتوجيه عمل اللجنة الأولى. وتود مجموعة ريو أن تعرب عن دعمها للسفير سوازو والتزامها بالإسهام بطريقة ايجابية في نتائج المداولات. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للسفير بول باجي، الرئيس المغادر، لجهوده وتفانيه في إدارة عمل اللجنة في دورتها السابقة.

وتتبع مجموعة ريو تقليدا منذ زمن طويل بالالتزام بمواضيع نزع السلاح، التي تعتبر من بين أولوياتنا بالنسبة للبنود المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة، لأننا نقر بأن نزع السلاح عنصر أساسي في الجهود الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين.

وتلاحظ مجموعة ريو مع القلق أن آلية نزع السلاح لم تحقق في الفترة الأخيرة أي تقدم يُذكر في بعض المجالات وما زالت راكدة في مجالات أخرى. وإخلاصا لالتزامنا بتزع السلاح وعدم الانتشار، نشدد على أهمية عمل مؤتمر نزع السلاح، الذي ترأسه السفير جيرمان موندريان هيرناندیز، ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية، ونؤيد عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية للنظر في الأهداف وجدول الأعمال، بما في ذلك إمكانية إنشاء لجنة تحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لتزع السلاح .

ولهذا السبب فإنه على الرغم من التقدم المحدود الذي تم إحرازه في نهاية دورة السنوات الثلاث للجنة نزع السلاح وفي العمل على عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لتزع السلاح، ستواصل مجموعة ريو العمل البناء نحو المواقف المشتركة التي تسمح بإحراز تقدم في هذه العمليات. ونأمل، بصورة خاصة، أنه لدى النظر في جدول أعمال لجنة نزع السلاح للدورة القادمة، سيتم إجراء مشاورات وتبادل لوجهات النظر بطريقة شفافة.

لقد كانت منطقتنا، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أول منطقة مكتظة بالسكان، أعلنتها معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية – معاهدة تلاتيلولكو – في عام ١٩٦٧ ، منطقة خالية من الأسلحة النووية. وبصفتنا دولا أطرافا في الاتفاقية، نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية اليوم على سحب البيانات التفسيرية التي أدلت بها عندما انضمت إلى بروتوكولات هذه الاتفاقية. وتجدد مجموعة ريو التزامها بدعم إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية وتوسيعها في أجزاء أخرى من العالم.

وتعرب مجموعة ريو عن بالغ قلقها إزاء الخطر الذي يشكله على البشرية والبيئة وجود الأسلحة النووية ومبادئ الدفاع الاستراتيجي التي تتوخى تراكم هذه الأسلحة وتطويرها واستخدامها. وتدعو المجموعة إلى القضاء التام على جميع الأسلحة النووية وجميع البرامج النووية العسكرية.

ومجموعة ريو ملتزمة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتحث الدول التي لم تنضم إليها بعد أن تفعل ذلك بصفتها بلدانا غير حائزة للأسلحة النووية. وتحظى أركان المعاهدة الثلاثة وهي عدم الانتشار ونزع السلاح والاستخدام السلمي للطاقة النووية بأهمية متساوية، وينبغي إحراز تقدم في جميع الأركان الثلاثة، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع مصالح المجتمع الدولي. ولهذا السبب من الضروري إحراز تقدم في نزع السلاح وتنفيذ الخطوات العملية الـ ١٣ التي تم الاتفاق عليها في المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠٠٠. ونشدد، بصورة خاصة، على ضرورة أن تلتزم الدول الحائزة للأسلحة النووية التزاما قاطعا بتنفيذ التزاماتها لتحقيق القضاء التام على الأسلحة النووية.

وتلاحظ مجموعة ريو مع الارتياح أنه قد تم إحراز تقدم في التحضير للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. ونشدد على أهمية إنشاء أجهزة فرعية في اللجان الرئيسية للمؤتمر للنظر، من بين مواضيع أخرى، في التدابير العملية لتحقيق تقدم في القضاء المنهجي والتدريجي على الأسلحة النووية، وفي الضمانات الأمنية السلبية أيضا.

وتؤكد مجموعة ريو مجددا أن القضاء الكامل على الأسلحة النووية هو الضمان المطلق الوحيد لعدم استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها وأنه ينبغي أن تتلقى الدول غير الحائز للأسلحة النووية ضمانات أمنية من الدول الحائزة للأسلحة النووية لعدم استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها. وبالتالي، ندعو إلى أن يبرم في أقرب وقت ممكن صك شامل وغير مشروط وملزم قانونا بشأن الضمانات الأمنية السلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وتشجع مجموعة ريو على إجراء مفاوضات بشأن إخلاء شبة الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية وتعرب عن أملها بأن يتسنى لتلك العملية أن تؤدي إلى تهيئة جو للسلام والاستقرار في شبه الجزيرة. وتقيم مجموعة ريو العمل الذي أنجزته الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عملية التخلص من الأسلحة النووية.

وتؤمن مجموعة ريو بأن على جميع الدول الأطراف أن تمتثل امتثالا كاملا لجميع مواد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي ذلك السياق، نؤكد مجددا على الحق غير القابل للتصرف للبلدان النامية في المشاركة في بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية بدون تمييز. وتفضل مجموعتنا إجراء أوسع تبادل ممكن للمعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية من أجل استخدم الطاقة النووية للأغراض السلمية.

وفيما يتعلق بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تشدد مجموعة ريو على أهمية تحقيق الدعم الدولي الواسع

للنظام من خلال التوقيع على تلك الاتفاقات والتصديق عليها فيما بعد. وتؤكد مجموعة ريو على أن الضمانات تشكل أداة أساسية للمجتمع الدولي من أجل منع تحويل المواد والتكنولوجيا النووية إلى أنشطة تخالف روح معاهدة عدم الانتشار وغرضها.

وتؤكد مجموعة ريو مجددا على دعمها لإطلاق مفاوضات، بدون شروط مسبقة، بشأن إبرام معاهدة دولية لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، بما في ذلك إنشاء نظام دولي للتحقق.

وتؤيد مجموعة ريو بدء النفاذ السريع لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، اقتناعا منها بأن من شأن المعاهدة أن تقيد التطوير النوعي والكمي للأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد، نلاحظ مع شعور بالارتياح الاجتماع الوزاري للدول الأطراف في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الذي عقد في نيويورك في إطار المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين والاجتماع الجاري بشأن المعاهدة الذي يعقد في سان خوسية، بكوستاريكا، في ٢٩ و٣٠ أيلول/سبتمبر بغية تحقيق بدء النفاذ المبكر للمعاهدة. ومرة أخرى، نشكر الأمانة التقنية المؤقتة على عملها على كفالة التصديق العاجل على المعاهدة، وخاصة من قبل البلدان التي تعاني صعوبة في القيام بذلك بالرغم من دعمها لنص المعاهدة وروحها.

وترحب مجموعة ريو بتصديق كولومبيا على المعاهدة، وهي دولة مدرجة في المرفق ٢ وتصديقها مطلوب لبدء نفاذ المعاهدة، وننوه بجهودها لإيجاد سبل لاتخاذ تلك الخطوة بالرغم من الصعوبات القانونية التي تواجهها. وفي ذلك الصدد، نناشد الدول المدرجة في المرفق ٢ التي لم تصدق بعد على المعاهدة أن تفعل ذلك بوصفه إبداء لإرادتها السياسية والتزامها بصون السلام والأمن الدوليين.

كما ينبغي أن تشكل الإزالة الكاملة للأسلحة الكيميائية والبيولوجية أولوية في مجال نزع السلاح، نظرا لأن تلك الأسلحة، شأنها شأن الأسلحة النووية، أسلحة للدمار الشامل. وتشير مجموعة ريو إلى أن جميع الدول الأعضاء في المجموعة غير حائزة لتلك الأسلحة. وترى المجموعة أن الأمر الذي يتسم بأهمية قصوى هو إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية، اللتين تتمتعان بدعم دولي واسع. وفي ذلك الصدد، يحدونا الأمل في أن يحرز نتائج ايجابية اجتماع الدول الأطراف المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

وتشعر مجموعة ريو بالقلق حيال بوادر حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي وتشدد على أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يبدأ أعماله الموضوعية بشأن منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي. وبالمثل، نؤكد على أهمية الامتثال الصارم للنظام القانوني القائم بشأن استخدام الفضاء الخارجي، مع الاعتراف بالمصلحة المشتركة لجميع البشرية في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية.

ويمثل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مشكلة خطيرة يوليها المجتمع الدولي اهتماما خاصا نظرا للوفيات العديدة التي تسببها هذه الأسلحة في منطقتنا وفي غيرها من أجزاء العالم. وفي ذلك السياق، تولي مجموعة ريو أهمية كبيرة لبرنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهو آلية أساسية وشاملة ونقطة مرجعية لوضع تدابير لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وترحب مجموعة ريو بالاجتماع الثالث للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة، الذي عقد في تموز/يوليه في هذه المدينة، وباعتماده تقريرا بوصفه نتائج له. ونبرز أهمية العمل على تنفيذ توصيات الاجتماع وعلى إنشاء آلية لمتابعة البرنامج. وفي ذلك السياق، لا يفوتنا أن نذكر أن مسألة الذخائر مسألة هامة للغاية أيضا لمجموعة ريو وأنه ينبغي إحراز تقدم في النظر فيها، نظرا لأنها مرتبطة ارتباطا أصيلا بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه مشكلة يؤثر تأثيرا عميقا على أغلبية البلدان النامية. وهو يؤدي، كل عام، بحياة العديدين ويستهلك الموارد التي يمكن خلاف ذلك أن تخصص للتنمية. ونرى أن من الضروري مواصلة العمل على المستوى المتعدد الأطراف في ذلك المجال، وإحراز تقدم في اعتماد صكوك ملزمة قانونا بشأن وضع العلامات على هذه الأسلحة وتعقبها والسمسرة غير المشروعة بها وفي تنفيذ الصكوك المتفق عليها بالفعل بغية إنشاء صكوك عريضة القاعدة وملزمة قانونا في هذا المجال بوصفها نتائج طبيعية لبرنامج العمل.

وأخيرا، تعرب المجموعة عن رغبتها في مواصلة العمل على اعتماد آليات مشتركة يمكن أن تسهم في اتخاذ إجراء منسق لمكافحة آفة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبها.

وبالنسبة لمجموعة ريو، فإن مسألة القواعد الدولية المشتركة بشأن استيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها مسألة هامة للغاية. وفي هذه الدورة الثالثة والستين، سيتعين علينا أن ننظر في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المنشأ عملا بقرار الجمعية العامة ٨٩/٦١، الذي يجب أن تناقشه على النحو الواجب الدول الأعضاء.

وتؤيد مجموعة ريو الجهود الرامية إلى تخفيف المعاناة الناجمة من الذخائر العنقودية واستخدامها ضد السكان المدنيين، في انتهاك واضح للقانون الإنساني الدولي. وفي ذلك الصدد، ننوه بعقد مؤتمر دبلن الدبلوماسي بشأن الذخائر العنقودية في أيار/مايو. وما زالت مجموعة ريو تدعو إلى تنفيذ جميع أحكام اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، بما في ذلك برتوكولات الاتفاقية.

وما زالت المشاكل المتصلة بالألغام المضادة للأفراد تتطلب المزيد من الاهتمام من المجتمع الدولي. وتدرك مجموعة ريو قيمة اتفاقية أوتاوا، ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام وبرنامج العمل الشامل لمكافحة الألغام المضادة للأفراد التابع لمنظمة الدول الأمريكية، وأعضاؤنا ملتزمون بجعل نصف الكرة منطقة خالية من الألغام المضادة للأفراد. وتشدد مجموعة ريو على أهمية التعاون في إزالة الألغام ومساعدة الضحايا وتأمل بأن تكرر النجاحات التي أحرزت في الأعوام الأخيرة.

وترى مجموعة ريو أن تدابير بناء الثقة أداة هامة لتحقيق السلام والأمن في جميع أرجاء العام وأنها تستكمل جهود نزع السلاح ومنع الانتشار. وتنفيذ هذه التدابير وتوطيدها يساعد على تخفيض عدم اليقين ومنع نشوب الصراعات، وهما آلية فعالة لتشجيع المزيد من التكامل السياسي والاقتصادي والثقافي من خلال تعزيز الشفافية والتعاون في مجالي الدفاع والأمن.

وما فتئت منطقتنا رائدة في تنفيذ تدابير بناء الثقة. وراقبنا عن كثب نتائج هذه التدابير في تعزيز السلام وتدعيم الديمقراطية في الأمريكتين بالتمكين من زيادة الشفافية وإقامة

حوار مفتوح فيما بين بلدان نصف الكرة. وتشكل الشفافية في مجال التسلح عنصرا أساسيا لتدابير بناء الثقة.

وعلى الصعيد الإقليمي، نواصل جهودنا للتوصل إلى التنفيذ الكامل لاتفاقية البلدان الأمريكية بشأن الشفافية في مشتريات الأسلحة التقليدية. وفي غضون ذلك، وعلى الصعيد الدولي، سنحافظ على جهودنا لإضفاء الطابع العالمي على سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. ومن الأهمية بمكان أيضا تشجيع علاقات التلاحم الإيجابي بين كلي الصكين. وهذا سيمكن من دمج التقدم المحرز في أحد المجالين في المجال الآخر، بما في ذلك عمليات الاستعراض الدورية للسجل فضلا عن المؤتمر المقبل للدول الأطراف في الاتفاقية المقرر عقده في عام ٢٠٠٩.

وأرى أن الوقت المتاح لي انتهى ولذلك، وتمشيا مع طلبكم، سأختتم بياني بأن أطلب من الوفود استعراض بقية هذا البيان، إما باللغة الإنكليزية أو بالإسبانية، الذي سيتاح لجميع الموجودين.

السيد ناتاليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وأود أولا أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة اللجنة. كما تهنئ حركة عدم الانحياز أعضاء المكتب على انتخابهم. ونحن على ثقة بأن جدول أعمال اللجنة، في ظل قيادتكم القديرة ومع تجربتكم، سيدي الرئيس، إلى جانب جهود مكتب اللجنة، سيمضي إلى الأمام. وتؤكد الحركة على دعمها وتعاونها الكاملين لمهمتكم في رئاسة لجنتنا في دورتها الثالثة والستين.

إن الحالة المتدهورة التي نواجهها في مجال نزع السلاح والأمن الدولي تدعو إلى الأسف. وتناشد الحركة جميع الأطراف تكثيف جهودها لحل المأزق الحالي في إحراز تقدم في نزع السلاح النووي ومنع الانتشار بجميع جوانبه.

وتشدد الحركة وتؤكد مجددا وبقوة على أن تعددية الأطراف والحلول المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف، ووفقا لميثاق الأمم المتحدة، توفر الطريقة المستدامة الوحيدة لمعالجة المسائل المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي. ونحن مصممون على مواصلة تشجيع تعددية الأطراف بوصفها المبدأ الأساسي لجميع جهودنا ومفاوضاتنا في هذه المجالات. كما نشدد على موقف الحركة القائم على المبدأ إزاء عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد السلامة الإقليمية لأي دولة.

وتؤكد الحركة مجددا على ضرورة أن تفي جميع الدول بالتزاماتها فيما يتعلق بتحديد الأسلحة ونزع السلاح، وأن تمنع انتشار الأسلحة النووية، بجميع جوانبه، فضلا عن انتشار أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وتكرر الحركة أن الهدف النهائي لجهود الدول في عملية نزع السلاح هو نزع السلاح العام والكامل في ظل المراقبة الدولية الصارمة والفعالة.

وتؤكد الحركة على أن إحراز تقدم في نزع السلاح النووي ومنع الانتشار، بجميع جوانبه، أمر أساسي لتعزيز السلام والأمن الدوليين. ونناشد جميع الدول السعي للمفاوضات المتعددة الأطراف وتكثيفها، على النحو المتفق عليه بتوافق الآراء في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، بغية تحقيق نزع السلاح النووي في ظل المراقبة الدولية الفعالة ولتعزيز النظام الدولي لنزع السلاح وتحديد الأسلحة ومنع الانتشار.

وعلى النحو الوارد في الوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري الخامس عشر لحركة عدم الانحياز الذي عقد في طهران في تموز/يوليه ٢٠٠٨، تؤكد الحركة على موقفها القائم على المبدأ إزاء نزع السلاح النووي، الذي ما زال أعلى أولوياتها، وإزاء المسألة ذات الصلة والمتعلقة بمنع الانتشار النووي بجميع جوانبه.

ونؤكد على قلقنا العميق حيال عدم إحراز الدول الحائزة للأسلحة النووية تقدما في تنفيذ تعهدها القاطع الذي قطعته وفقا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وكما أكدته مجددا المقررات والقرارات التي اتخذها مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدها وأكدته مرة أخرى الخطوات العملية الـ ١٣ المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ والرامية إلى الإزالة الكاملة للترسانات النووية المفضية إلى نزع السلاح النووي، الذي تلتزم به الدول الحائزة للأسلحة النووية بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

كما نكرر إعرابنا عن القلق البالغ من أن تحسين الأسلحة النووية القائمة ومنظوماتها واستحداث أسلحة نووية جديدة يخالف الضمانات التي قدمتها الدول الحائزة للأسلحة النووية عند إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ومع أن الحركة تنوه ببدء نفاذ معاهدة موسكو لعام ٢٠٠٢ المبرمة بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، فإنها تشدد على أن التخفيضات في عمليات النشر وحالة العمليات لا يمكن أن تحل محل إجراء تخفيضات لا رجعة فيها في الأسلحة النووية والإزالة الكاملة لهذه الأسلحة. ونناشد الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، في إطار المعاهدة، تطبيق مبادئ الشفافية وعدم التراجع والقابلية للتحقق بغية زيادة تخفيض ترسانتيهما النوويتين، الرؤوس النووية ونظم إيصالها على حد سواء.

وترى الحركة أنه ينبغي أن تكون جهود المجتمع الدولي الموجهة نحو منع الانتشار موازية للجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي. كما تؤمن الحركة بأنه ينبغي تسوية مسألة الانتشار بالوسائل السياسية والدبلوماسية وأنه ينبغي أن تتخذ التدابير والمبادرات في هذا الصدد في إطار القانون الدولي، والاتفاقيات المتعددة الأطراف ذات الصلة وميثاق الأمم المتحدة.

وتؤكد الحركة من جديد على أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق الوحيد لعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. ولذلك، وانتظارا للإزالة الكاملة لتلك الأسلحة، ينبغي على سبيل الأولوية متابعة الجهود الرامية إلى إبرام صك شامل وغير مشروط وملزم قانونا بشأن الضمانات الأمنية التي تقدم للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وما زالت الحركة تشعر بقلق عميق حيال مذهب الدفاع الاستراتيجي للدول الحائزة للأسلحة النووية، بما في ذلك المفهوم الاستراتيجي لمنظمة حلف شمال الأطلسي، الذي لا يحدد المبررات لاستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها فحسب، بل يحتفظ بمفاهيم غير مبررة فيما يتعلق بالأمن الدولي تقوم على أساس تشجيع وتطوير التحالفات العسكرية وسياسات الردع النووي.

وتؤكد الحركة مجددا على ضرورة احترام الحق غير القابل للتصرف للبلدان في المشاركة في بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية وبدون تمييز. كما تؤكد الحركة على مسؤولية البلدان المتقدمة النمو عن دعم الاحتياجات الشرعية للبلدان النامية من الطاقة النووية.

وما زالت الحركة تشعر بالقلق حيال الآثار السلبية لاستحداث ونشر دفاع بالقذائف المضادة للقذائف التسيارية وتهديد نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، التي أسهمت، في جملة أمور، في زيادة تبدد المناخ الدولي المفضي إلى تشجيع نزع السلاح وتعزيز الأمن الدولي.

إن إلغاء معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية يمثل تحديات جديدة للاستقرار الاستراتيجي ومنع حدوث سباق التسلح في الفضاء

الخارجي. وما زالت الحركة تشعر بالقلق من أن تنفيذ أي منظومة وطنية للدفاع بالقذائف التسيارية يمكن أن يحدث سباقا للتسلح، فضلا عن استحداث منظومات متطورة للقذائف التسيارية، وزيادة في عدد الأسلحة النووية.

وما زالت الحركة تنظر إلى ترسيخ المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي أنشأتها معاهدات تلاتيلولكو وراروتونغا وبانكوك وبليندابا و سيميبالاتينسك ومركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية بوصفها خطوات إيجابية وتدابير هامة نحو تحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي ومنع الانتشار. ونرحب بالجهود الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع مناطق العالم وندعو إلى التعاون والتشاور الواسع بغية تحقيق اتفاقات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المناطق المعنية.

وحركة عدم الانحياز تؤكد مجددا على دعمها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) والفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) والقرارات ذات الصلة للجمعية العامة والتي اتخذت بتوافق الآراء.

وانتظارا لإنشاء تلك المنطقة في الشرق الأوسط، تطالب الحركة إسرائيل بأن تنضم بدون تأخير إلى معاهدة عدم الانتشار وبأن تضع جميع مرافقها النووية تحت الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتحث الحركة على مواصلة النظر في مسألة القدرات النووية لإسرائيل في سياق الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتؤكد الحركة مجددا على محورية اللجنة الأولى بوصفها هيئة فرعية أساسية للجمعية العامة من أجل تناول المسائل الهامة في مجال نزع السلاح والأمن الدولي، وخاصة بالنظر للحالة الصعبة والمعقدة في هذا المجال.

ولئن كنا نشدد على دور مؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح، فإننا نكرر مناشدتنا المؤتمر الاتفاق على وضع برنامج متوازن وشامل للعمل، في جملة أمور، بإنشاء لجنة متخصصة معنية بنزع السلاح النووي في أقرب وقت ممكن وعلى سبيل الأولية العليا.

وتؤكد الحركة مجددا على أهمية وصلاحية هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح بوصفها الهيئة التداولية المتخصصة والوحيدة في إطار آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح. وما زالت الحركة تدعم دعما كاملا أعمال هيئة نزع السلاح وتعرب عن الأسف لأن الهيئة لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن التوصيات بشأن البندين المدرجين في جدول أعمالها خلال الدورات الموضوعية لدورتها التي تستمر لفترة ثلاث سنوات وانتهت في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ بسبب عدم توفر الإرادة السياسية لدول معينة حائزة للأسلحة النووية وافتقار مواقفها إلى المرونة. واستمر ذلك الإخفاق بالرغم من الدور البناء الذي اضطلعت به الحركة والاقتراحات المحددة التي قدمتها خلال المداولات، وخاصة في الفريق العامل الأول المعني بالبند ٤ من جدول الأعمال، والمعنون ”توصيات لتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية“. ونناشد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إبداء الإرادة السياسية والمرونة، اتساقا مع المبادئ التوجيهية ذات الصلة التي اعتمدتها بالفعل الجمعية العامة، بغية التوصل إلى اتفاق في أقرب وقت ممكن بشأن جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح خلال الدورة المقبلة.

وتشدد حركة عدم الانحياز على أهمية أن تواصل الجمعية العامة نظرها الفعلي في هذه المسألة بغية التوصل إلى توافق للآراء على أهداف دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح وجدول أعمالها وإنشاء لجنة

تحضيرية لها، بما في ذلك معاودة انعقاد الفريق العامل المفتوح باب العضوية للنظر في الأهداف وجدول الأعمال، بما في ذلك احتمال إنشاء اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية. وستطلب الحركة، في وقت مناسب، عقد الفريق العامل المفتوح باب العضوية.

وتأمل الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بأن تتمكن النتائج المحرزة في اللجنتين التحضيريتين الأولى والثانية من أن تعمل بوصفها لبنات للبناء للجنة التحضيرية الثالثة والمؤتمر الاستعراضي. ونؤكد مجددا على أن الطابع العالمي للمعاهدة هدف هام، وستعمل مجموعتنا نحو تحقيق تلك الغاية. ونناشد جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تكثف جهودها نحو كفالة إنجاح المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار الذي سيعقد في عام ٢٠١٠. وتبرز الحركة أهمية إنشاء هيئات فرعية للجان الرئيسية ذات الصلة للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ بغية التداول حول الخطوات العملية لاتخاذ جهود منتظمة ومطردة نحو إزالة الأسلحة النووية، والنظر في تنفيذ القرار بشأن الشرق الأوسط الذي اتخذ في مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدها وتقدم توصيات بشأن تنفيذ القرار، والنظر في الضمانات الأمنية.

ونحيط علما مع شعور بالقلق بأن المخزونات الكبيرة للأسلحة النووية ما زالت قائمة، بل إن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية حريصة على استحداث أكثر الترسانات المتطورة والكبيرة لتلك الأسلحة.

وتود الحركة أن تشدد على أهمية بلوغ الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية التي ينبغي، في جملة أمور، أن تسهم في عملية نزع السلاح النووي. وتؤكد الحركة مجددا على أنه إذا أريد التحقيق الكامل لأهداف المعاهدة، فإن الالتزام المستمر لجميع الدول الموقعة على نزع السلاح النووي، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، سيكون أمرا أساسيا.

وتشيد الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية بعملية الأعمال فيما بين الدورات على النحو المتفق عليها في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام ٢٠٠٦. وندعو إلى اتفاقية للأسلحة البيولوجية تكون فعالة وقابلة للتحقق ويتم تنفيذها بطريقة شاملة. والدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية تؤكد مجددا على اقتناعها بأن تيسير أكمل التبادلات الممكنة والمشاركة فيها وتعزيز التعاون الدولي لتيسير التنمية الاقتصادية والاجتماعية تشكل العناصر الرئيسية لتنفيذ الاتفاقية بأكملها وبطريقة متوازنة وشاملة. وتعترف هذه الدول بالأهمية الخاصة لتعزيز الاتفاقية من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف بغية اعتماد برتوكول ملزم قانونا والانضمام العالمي إلى الاتفاقية.

وتشيد الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية بنتائج المؤتمر الاستعراضي الثاني لتلك الاتفاقية وتؤكد على دور اتفاقية الأسلحة الكيميائية بوصفها معاهدة لنزع السلاح. وتؤكد هذه الدول مجددا على أهمية الالتزام بالموعد النهائي لتدمير هذه الأسلحة. ومع أن دول حركة عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة تنوه بالتقدم الذي أحرزته الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية بشأن هذه المسألة، فإنها تعرب عن القلق لأن أكثر من ٦٠ في المائة من المخزونات ما زال يتعين تدميرها. وتؤكد هذه الدول مجددا على أهمية التعاون الدولي في مجال الأنشطة الكيميائية للأغراض غير المحظورة في إطار اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

إن دول حركة عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام ترحب بنتائج الاجتماع الثامن للدول الأطراف، الذي عقد في البحر الميت في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، وتتطلع إلى الاجتماع التاسع المقبل للدول الأطراف المقرر عقده في جنيف، بسويسرا، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨.

وتعرب الحركة عن قلقها حيال مخلفات الحرب العالمية الثانية من المتفجرات، وخاصة في شكل الألغام الأرضية التي ما زالت تسبب أضرارا بشرية ومادية وتعوق خطط التنمية في بعض بلدان عدم الانحياز. ونناشد الدول المسؤولة في المقام الأول عن زرع تلك الألغام وترك المتفجرات خارج أراضيها خلال الحرب العالمية الثانية أن تتعاون مع البلدان المتضررة وتقديم الدعم لتلك البلدان في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام، بما في ذلك تبادل المعلومات، والخرائط التي تبين مواقع الألغام والمتفجرات، وتقديم المساعدة التقنية لإزالة الألغام، وتحمل تكاليف إزالة الألغام والتعويض عن أي خسائر ناجمة من الألغام المزروعة.

إن دول حركة عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر والبروتوكولات الملحقة بالاتفاقية تناشد الدول أن تصبح أطرافا في الاتفاقية وبرتوكولها الإضافي المتعلق بالمخلفات المتفجرة للحرب.

وتدرك الحركة التأثير الإنساني الحاد الناجم من استخدام الذخائر العنقودية. ونشدد على موقف الحركة القائم على المبدأ إزاء الدور المحوري للأمم المتحدة في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وقد أحطنا علما بالنظر المستمر في مسألة الذخائر العنقودية في سياق اتفاقية الأسلحة الكيميائية. كما أحطنا علما بالمؤتمر الدبلوماسي بشأن الذخائر العنقودية، الذي عقد في دبلن، في الفترة من ١٩ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨.

وما زالت الحركة تشعر بالقلق العميق حيال النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وصنعها وتداولها وتراكمها المفرط وانتشارها غير الخاضع للمراقبة في العديد من مناطق العالم. وتحيط الحركة علما بأن منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أمر حتمي لتهيئة الظروف الأمنية المفضية إلى التنمية. وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا على أهمية تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي نرى أنه يشكل الإطار الرئيسي للتصدي لمسألة الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة. ونحيط علما باجتماع الدول الذي يعقد مرة كل سنتين لتنفيذ البرنامج، والذي نظر في التنفيذ الوطني والإقليمي والعالمي لبرنامج العمل والصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها. ونشجع جميع المبادرات التي تتخذها جميع الدول لحشد الموارد والخبرة فضلا عن تقديم المساعدة لتعزيز التنفيذ الكامل لبرنامج العمل.

إن المجتمع الدولي بحاجة إلى بذل جهود جماعية لمجابهة التحديات الخطيرة التي تواجهنا. وعلينا جميعا أن نعمل معا لتحقيق مستقبل مستقر وخال من الأسلحة الفتاكة. ويجب أن نبدي إرادة سياسية كبيرة للعمل من أجل السلام ولبلوغ أهدافنا المشتركة في هذه الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة.

وأود أن اختتم بياني بأن أبرز مرة أخرى ضرورة أن تبدي جميع الدول الإرادة السياسية المطلوبة خلال هذه

الدورة للجنة الأولى. وحركة عدم الانحياز، من جانبها، ستشارك بصورة فعالة وبناءة في المداولات والمفاوضات، بما في ذلك بتقديم قرارات في ستة مجالات هي: تعددية الأطراف، ومراعاة القواعد البيئية، واليورانيوم المستنفد، ونزع السلاح والتنمية، والمركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح، وبرتوكول جنيف لعام ١٩٢٥. كما سنقدم مقررا فيما يتعلق بعقد الدورة الاستثنائية المقبلة.

السيد أبيساكين (نيجيريا) (تكلم بالفرنسية): إنني أتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية لأهنئكم على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة ولأتمنى لكم وللمكتب كل النجاح.

(تكلم بالإنكليزية)

ونحن واثقون، سيدي، بأنكم ستسخرون خبرتكم في مجال الدبلوماسية لتوجيه أعمال لجنتنا وإجراءاتها إلى اختتام ناجح. وبذلك تؤكد لكم مجموعة الدول الأفريقية على دعمها الثابت وتعاونها الخالص في التصدي للمهام المقبلة.

وتود مجموعة الدول الأفريقية أن تعلن تأييدها لبيان حركة عدم الانحياز الذي أدلت به إندونيسيا من فورها وتؤكد المجموعة مجددا على التزامها بتعزيز السلام والاستقرار الدوليين على أساس مبادئ الأمن غير المنقوص لجميع الدول. وما زالت المجموعة ثابتة في التزامها بتحقيق نزع السلاح العام والكامل في ظل المراقبة الدولية الصارمة والفعالة. وتود المجموعة أن تعرب عن إيمانها القوي بتحقيق أهداف ومبادئ وأغراض منع انتشار الأسلحة النووية تمشيا مع أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والالتزامات المتفق عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة وتنفيذها لعام ١٩٩٥، وخاصة القرار بشأن الشرق الأوسط فضلا عن الخطوات الـ ١٣ المتفق عليها التي اعتمدت في المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في المعاهدة المعقود في عام ٢٠٠٠.

كما ترى أفريقيا أن تعددية الأطراف والحلول المستمدة منها، وخاصة في نطاق الفعالية الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، ستعجل ببلوغ معظم أهدافنا إن لم يكن كل الأهداف. ونناشد جميع الوفود إبداء المرونة والإرادة السياسية اللازمة لتعزيز التقدم المحرز في مسألة نزع السلاح ومنع الانتشار.

وما زالت المجموعة الأفريقية مقتنعة بأن الأسلحة النووية تمثل أكبر خطر على البشرية وحضارتها. ولذلك من الحتمي أن يتفق المجتمع الدولي على أن يبدأ، بدون المزيد من التأخير، مفاوضات متعددة الأطراف تفضي إلى إبرام عاجل لاتفاقية لحظر استحداث الأسلحة النووية وإنتاجها واختبارها ونشرها وتكديسها ونقلها والتهديد باستخدامها أو استخدامها وللقضاء التام عليها. وبغية بلوغ الهدف، تناشد المجموعة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلزام أنفسها بوقف التحسين النوعي للرؤوس النووية ونظم إيصالها واستحداثها وإنتاجها وتكديسها. وريثما يتم القضاء الكامل على تلك الأسلحة، ينبغي أن ينشأ صك دولي ملزم قانونا وتتعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية في إطاره بعدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو التهديد باستخدام هذه الأسلحة. وتشدد المجموعة الأفريقية على أهمية كفالة عدم الرجعة في أي عملية لنزع السلاح النووي وشفافية هذه العملية وقابليتها للتحقق من أجل أن تكون عملية ذات مغزى وفعالة.

وتقر المجموعة الأفريقية بأن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح اتخذت قرارات بالغة الأهمية في تاريخ الجهود المتعددة الأطراف لتحقيق نزع السلاح، وخاصة نزع السلاح النووي. ومرة أخرى تود

المجموعة أن تعرب عن أسفها لعدم تنفيذ الوثيقة الختامية لتلك الدورة (القرار دإ-١٠/٢) بعد ثلاثة عقود من اعتمادها. وبالتالي تشدد المجموعة على عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح بغية إعطاء معنى حقيقي لعملية نزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، ترحب المجموعة بالزخم الذي ولده الفريق العامل المفتوح باب العضوية في ظل رئاسة السفير لابي ممثل شيلي.

وتؤكد المجموعة الأفريقية من جديد على دعمها المستمر للقضاء الكامل على جميع التجارب النووية. وتشدد المجموعة على أهمية بلوغ الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، التي ينبغي لها، ضمن أمور أخرى، أن تسهم في عملية نزع السلاح النووي.

وتؤكد المجموعة الأفريقية على أهمية تعزيز الاتفاقات المتعددة الأطراف القائمة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح بكفالة الامتثال الكامل لتلك الاتفاقات والتنفيذ الفعال لها، بما في ذلك عالميتها.

كما تؤكد المجموعة مجددا على إيمانها القوي بتعزيز آلية نزع السلاح القائمة بوصفها وسيلة للنهوض بعملية نزع السلاح النووي. وتناشد المجموعة مؤتمر نزع السلاح، بوصفه الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة للتفاوض بشأن نزع السلاح، الاتفاق على برنامج للعمل في أقرب وقت ممكن بحيث يتسنى بدء مفاوضات موضوعية.

وتشعر المجموعة الأفريقية بالأسف لعدم إحراز أي تقدم جوهري في الدورة السابقة لهيئة نزع السلاح وتناشد جميع الدول الأعضاء إبداء المرونة والإرادة السياسية الكافية لتهيئة جو مؤات بشكل واف للتوصل إلى توافق للآراء خلال الدورة المقبلة للمفاوضات.

وتؤكد المجموعة الأفريقية مجددا على دعمها لمفهوم المناطق الخالية من الأسلحة النووية المعترف بها دوليا والمنشأة على أساس التدابير التي يتم التوصل إليها بحرية فيما بين الدول والمناطق المعنية. ونناشد جميع أصحاب المصلحة التصديق على معاهدة بيليندابا، بشأن إنشاء منطقة أفريقية خالية من الأسلحة النووية، وبالعدد المطلوب من الدول بحيث يمكن بدء نفاذ المعاهدة بدون المزيد من التأخير.

والمجموعة الأفريقية تناشد الدول اتخاذ التدابير المناسبة لمنع أي إلقاء للنفايات النووية والكيميائية والمشعة من شأنه أن يمس بسيادة الدول. كما تدعو المجموعة إلى التنفيذ الفعال لمدونة قواعد ممارسات الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بالحركة الدولية للنفايات المشعة عبر الحدود بوصفها وسيلة لتعزيز حماية جميع الدول من إلقاء النفايات المشعة في أراضيها.

وتود المجموعة الأفريقية أن تعرب عن قلقها حيال النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وصنعها وتداولها. وفي هذا الصدد، تود المجموعة أن توضح أنه ينبغي أن يتابع بقوة إطار الاجتماع الثالث للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في التنفيذ الوطني والإقليمي لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. كما تود أفريقيا أن تسترعي الانتباه إلى ضرورة زيادة التركيز على احتياجات البلدان النامية للتمكين التقني والمالي بغية تمكينها من التصدي الكافي لتهديد الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وتود أفريقيا أن تشدد على الحقوق غير القابلة للتصرف للبلدان النامية في المشاركة على قدم المساواة في بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية – وأشدد على ”الأغراض السلمية“.

ونود أن نعرب عن تقديرنا للزخم المتجدد الذي منح مؤخرا لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، في لومي، بغية تمكينه من الاضطلاع بدور هام في تعزيز السلام والأمن وتحديد الأسلحة ونزع السلاح. ومع ذلك، نرى أن المركز ما زال بحاجة إلى الدعم المستمر من الأمم المتحدة.

وفي الختام، تود المجموعة الأفريقية أن تناشد جميع الوفود إبداء المرونة الوافية وحسن النية السياسية اللازمة خلال هذه الدورة لمفاوضات اللجنة الأولى. وتود المجموعة الأفريقية، من جانبها، أن تؤكد للجنة مرة أخرى على استعدادها للمشاركة الكاملة والبناءة في جميع المفاوضات.

السيد دانون (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إنني أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان البلدان المرشحان للانضمام إلى الاتحاد كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة؛ وبلدا عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمحتمل ترشحهما ألبانيا وصربيا؛ وكذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

إن الاتحاد الأوروبي ملتزم التزاما عميقا بوضع نظام متعدد الأطراف وفعال. ويحدونا الأمل في أن تتمكن المنظمات الدولية والنظم والمعاهدات الدولية من الاضطلاع بدورها الكامل في مواجهة التحديات الماثلة للسلام والأمن الدوليين وفي بذل كل الجهود لكفالة الامتثال الكامل للالتزامات والمعاهدات والاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح ومنع الانتشار. ولذلك السبب يرى الاتحاد الأوروبي أن تعزيز سلطة الأمم المتحدة ينبغي أن يشكل أولوية لجميع البلدان. وفي ذلك السياق، يتسم بأهمية قصوى عمل اللجنة الأولى وقدرتها على التفاعل مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة.

ولا يمكن إنكار أن السلام الدولي ما زال يتعرض للخطر والتهديد عالميا وإقليميا على حد سواء من جراء انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها ومن جراء خطر حصول الأطراف من غير الدول على تلك الأسلحة. ويشكل اكتشاف أنشطة نووية سرية في عدد من المناسبات مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي، مثله مثل انتشار القذائف التسيارية الطويلة المدى بشكل متزايد.

والاتحاد الأوروبي ملتزم التزاما كاملا بالمحافظة على معاهدات واتفاقات نزع السلاح ومنع الانتشار وتنفيذها وتعزيزها. ويلزم إحراز تقدم في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار، وفقا للصكوك الدولية القائمة ذات الصلة وعن طريق التفاوض على معاهدات جديدة، مثل عقد معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية.

وتسترشد الإجراءات التي يتخذها الاتحاد الأوروبي باستراتيجية مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل التي يلتزم الاتحاد في إطارها بالعمل بعزم وباستخدام جميع الأدوات والسياسات الموجودة تحت تصرفه لمنع برامج الانتشار وردعها ووقفها، وإن أمكن، إنهاء هذه البرامج.

وتمشيا مع تلك الاستراتيجية، يعقد الاتحاد الأوروبي العزم على متابعة عمله لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، التي يحتمل أن تشكل أكبر تهديد لأمننا. ونحن عازمون على بلوغ الانضمام العالمي إلى المعاهدات المتعددة الأطراف في ذلك المجال وعلى تعزيز نظام منع الانتشار.

ومع ذلك، فإن تعزيز المعايير وتحقيق المزيد من الانضمام إليها أمر ليس وافيا – إذ لا بد من الامتثال لها. ولذلك السبب يعلق الاتحاد الأوروبي أهمية خاصة على ضرورة تعزيز كشف الانتهاكات بوصفه وسيلة لتوطيد الامتثال للالتزامات في إطار نظام المعاهدات المتعددة

الأطراف. وفي ذلك الصدد، فإن الأمر الأساسي هو الاستفادة بصورة أكبر من آليات التحقق القائمة، وعند الاقتضاء، إنشاء آليات إضافية للتحقق.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي تعزيز دور مجلس الأمن، الذي تتمثل مسؤوليته الأولية في المحافظة على السلام والأمن الدوليين، بحيث يتمكن المجلس من اتخاذ الإجراءات المناسبة في حالة عدم الامتثال، في جملة أمور، للالتزامات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

كما يؤكد الاتحاد على الدور الأساسي والفريد للوكالة الدولية للطاقة الذرية في رصد امتثال الدول لتعهداتها بمنع الانتشار النووي ويناشد الاتحاد جميع الدول التي لم توقع بعد على اتفاقات الضمانات والبرتوكولات الإضافية التي تشكل معيار الوكالة الحالي للتحقق و لم تبدأ إنفاذ هذه الاتفاقات والبرتوكولات أن تفعل ذلك.

وبالمثل، يولي الاتحاد الأوروبي أهمية خاصة لنظام التحقق الذي أنشأته اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وتنفذه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والذي يمكِّن من كفالة الامتثال للالتزامات المتعلقة بتدمير الأسلحة التي قطعتها الدول التي أعلنت أنها حائزة للأسلحة الكيميائية، فضلا عن الامتثال للالتزامات المتعلقة بمنع انتشار تلك الأسلحة. ويشير الاتحاد الأوروبي إلى أن آلية التفتيش بالتحدي آلية أساسية وأداة متاحة بسهولة لذلك النظام. وبالمثل، ينبغي أن يبقى تعزيز صكوك التحقق من الأنشطة غير المحظورة في إطار اتفاقية الأسلحة الكيميائية هدفا طويل الأجل.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا على التزامه بمواصلة جهوده، في الأجل الطويل، لتحديد آلية فعالة لتعزيز الامتثال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية والتحقق منه. كما يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد على التزامه بضوابط التصدير الوطنية القوية التي يتم تنسيقها دوليا.

ويعلق الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة على مكافحة الإرهاب. وهو يؤيد جميع التدابير الرامية إلى منع الإرهابيين من الحصول على الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية أو المواد المرتبطة بها، ووسائل إيصالها والمواد الإشعاعية. وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والقراران اللاحقان ١٦٧٣ (٢٠٠٦) و ١٨١٠ (٢٠٠٨) تضطلع بدور حاسم في ذلك الصدد، فضلا عن أننا نناشد جميع الدول التنفيذ الكامل لهذه القرارات.

ونحن نهنئ لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على أنشطتها لدعم القرار ونناشد اللجنة مواصلة زيادة جهودها، مع إيلاء اهتمام خاص للمناطق حيث تمس الحاجة إلى تطبيق القرار. والاتحاد الأوروبي على استعداد لمواصلة تقديم مساعدته، وخاصة من أجل تطوير البنية التحتية القانونية والإدارية اللازمة. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا كاملا أهداف المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب والمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، اللتين تشهدان على جهود المجتمع الدولي لمنع ومكافحة التهديد المتزايد الذي يمثله الإرهاب النووي. وعلينا متابعة جهودنا في ذلك المجال.

إن معاهدة عدم الانتشار، التي تقوم على أساس ثلاث ركائز تعزز كل واحدة منها الأخرى وتتمثل في منع الانتشار ونزع السلاح واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، تشكل إطارا متعددا الأطراف وفريدا ولا بديل له للمحافظة على السلام الدولي والأمن والاستقرار وتعزيزها. وما زالت المعاهدة تشكل أساس النظام الدولي منع الانتشار النووي، فضلا عن الأساس اللازم لمتابعة نزع السلاح النووي وفقا للمادة السابعة. وتشكل المعاهدة عنصرا هاما في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية.

ونظرا للتحديات الحالية في مجال الأمن الدولي، وخاصة خطر الانتشار، فإننا على اقتناع بأن معاهدة عدم الانتشار هامة اليوم أكثر من أي وقت مضى. ومن واجبنا أن نحافظ على سلطة المعاهدة وسلامتها وأن نعززهما. وتحقيقا لتلك الغاية، سيواصل الاتحاد الأوروبي تعزيز جميع أهداف المعاهدة. وسنواصل العمل نحو إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة، ونناشد جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة الانضمام إليها بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالاختتام المرضي للدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، الذي عقد في جنيف في الفترة من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ٩ أيار/مايو ٢٠٠٨. وسيواصل الاتحاد الأوروبي العمل من أجل إحراز نتائج ناجحة في الدورة الاستعراضية الحالية، على وجه الخصوص من أجل تعزيز نظام منع الانتشار. وسيسعى الاتحاد الأوروبي سعيا جادا لكفالة أن يدرس مؤتمر عام ٢٠١٠ وبطريقة متوازنة وفعالة وملموسة وواقعية سبل زيادة الجهود الدولية في مكافحة الانتشار ومتابعة نزع السلاح وكفالة التطوير المسؤول للطاقة النووية للأغراض السلمية من جانب البلدان الراغبة من تطوير قدراتها في ذلك المجال.

إن الاتحاد الأوروبي ملتزم التزاما كاملا، وعلى أساس موقفه المشترك لعام ٢٠٠٥، الذي يتقيد به، بالعمل على تعزيز النظام الدولي لمنع الانتشار النووي. ويواصل الاتحاد الأوروبي دعم المقررات والقرارات التي اتخذها مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدها والوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠ (NPT/CONF.2000/28، الجزءان الأول والثاني)، مع مراعاة الحالة الراهنة.

ويلاحظ الاتحاد الأوروبي أن تحديات جدية في مجال منع الانتشار نشأت في الأعوام الأخيرة ويناشد المجتمع الدولي أن يواجه هذه التحديات وأن يتصدى بقوة لأي تحديات جديدة من هذا النوع في الأعوام المقبلة.

إن مجلس الأمن، باتخاذه قرار الجزاءات ١٨٣٥ (٢٠٠٨) بشأن برنامج إيران النووي على أساس المادة ٤١ من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، وجه مرة أخرى رسالة قوية إلى إيران بشأن عزم المجتمع الدولي. ونحن نشجب استمرار عدم امتثال إيران لمتطلبات مجلس الأمن ومجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية برفض إيران تعليق تخصيب اليورانيوم، وإلقاء الضوء على أنشطتها الماضية والحاضرة ومنح الوكالة إمكانية الوصول والتعاون الذي طلبته بغية تسوية المسائل المعلقة المذكورة في تقارير الوكالة، ومن أجل استعادة الثقة.

والاتحاد الأوروبي يشعر بقلق خاص من أحدث تقرير للمدير العام للوكالة، والمؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر (GOV/2008/38). ويشارك الاتحاد القلق الجدي للمدير العام للوكالة حيال فشل إيران في الرد على التساؤلات بشأن الأنشطة المحتملة فيما يتعلق بتصميم وصنع الأسلحة النووية. ونناشد إيران الامتثال لمطالب مجلس الأمن والوكالة، بما في ذلك تعليق الأنشطة المتصلة بتخصيب اليورانيوم، ومعالجته وجميع مشاريع الماء الثقيل.

وما زال الاتحاد الأوروبي ملتزما بإيجاد حل عن طريق التفاوض السريع للملف النووي الإيراني، ونؤكد مجددا على التزامنا الصارم باتخاذ نهج مزدوج. ونناشد إيران فتح الطريق أمام المفاوضات بالامتثال لقرارات مجلس الأمن ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨) و ١٨٣٥ (٢٠٠٨). ونؤكد مجددا على تأييدنا للاقتراحات التي قدمها لإيران في حزيران/يونيه ٢٠٠٦

الأمين العام والممثل السامي للاتحاد الأوروبي وتم تحسينها في عرض منقح قدم لإيران في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

وما زال الاتحاد الأوروبي يدعم عملية المحادثات السداسية الأطراف والهدف المتمثل في إخلاء كوريا الشمالية من الأسلحة النووية وفقا لقرار مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦). ونشعر بالقلق بصورة خاصة من إعلان كوريا الشمالية مؤخرا أنها تعيد تشغيل مفاعلها في يونغبيون. ويشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية الامتثال العاجل والكامل للالتزامات الواردة في البيان المشترك المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بغية التفكيك الكامل والقابل للتحقق ولا رجعة فيه للبرنامج النووي العسكري لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. والاتحاد الأوروبي يناشد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الامتثال الكامل لقراري مجلس الأمن ١٦٩٥ (٢٠٠٦) و ١٧١٨ (٢٠٠٦) ولالتزاماتها في إطار معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك تنفيذ اتفاقها للضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويشير الاتحاد الأوروبي إلى التزام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بعدم المشاركة في الصادرات الحساسة التي تؤدي إلى الانتشار.

ولاحظ الاتحاد الأوروبي مع شعور بالقلق البيان الذي أدلى به المدير العام للوكالة بتاريخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ بشأن المزاعم المتعلقة بوجود مفاعل نووي غير معلن في سوريا. ويرحب الاتحاد بحقيقة أنه في نهاية حزيران/يونيه قررت الوكالة إجراء تحقيقات في ذلك الأمر ويناشد الاتحاد سوريا التعاون الكامل مع الوكالة حتى تتمكن من الامتثال لولايتها في ظل ظروف مرضية. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى تقرير الوكالة بشأن عملية التفتيش التي قامت بها الوكالة.

ويشدد الاتحاد الأوروبي على ضرورة العمل من أجل نزع السلاح العام. ومنع الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة، شأنها شأن الثقة والشفافية والتبادلية، عناصر بالغة الأهمية للأمن الجماعي. ونرحب بتدابير نزع السلاح النووي التي اتخذتها الدولتان الحائزتان للأسلحة النووية والعضوان في الاتحاد الأوروبي وبمبادرات الدولتين في ذلك المجال.

والاتحاد الأوروبي يدعو المجتمع الدولي إلى دعم مبادرات محددة وواقعية لنزع السلاح، وعلى وجه الخصوص بتشجيع: التصديق العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واستكمال نظام المعاهدة للتحقق، والتفكيك، في أقرب وقت ممكن، لجميع مرافق التجارب النووية بطريقة شفافة ومفتوحة أمام المجتمع الدولي؛ وفتح المفاوضات، بدون تأخير أو شروط مسبقة، من أجل عقد معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وتنفيذ وقف اختياري فوري لإنتاج تلك المواد؛ وإنشاء تدابير للثقة والشفافية من جانب الدول النووية؛ وإحراز المزيد من التقدم في المناقشات الحالية بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن وضع تدبير ملزم قانونا لما بعد معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية وإجراء تخفيض شامل في المخزون العالمي من الأسلحة النووية، وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وخاصة بالنسبة للدول الحائزة لأكبر الترسانات؛ وإدراج الأسلحة النووية التكتيكية من جانب الدول الحائزة لها في العمليات العالمية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح بغية تخفيض هذه الأسلحة والقضاء عليها؛ وبدء مشاورات لعقد معاهدة لحظر القذائف أرض – أرض القصيرة والمتوسطة و الطويلة المدى؛ وانضمام جميع الدول إلى مدونة لاهاي لقواعد السلوك وتنفيذ المدونة، وإضافة إلى ذلك حشد الجهود في جميع المجالات الأخرى لنزع السلاح.

ويولي الاتحاد الأوروبي أقصى أهمية لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن واستكمال نظامها للتحقق. وتحديد الزخم نحو بدء نفاذ

المعاهدة أمر يمكن إدراكه وعلينا أن نعززه، وخاصة في سياق المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠.

وبالتالي نكرر دعوتنا إلى جميع الدول التي لم توقع وتصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وخاصة الدول المدرجة في المرفق ٢ للمعاهدة، التي لا بد من تصديقها لبدء نفاذ المعاهدة، أن تفعل ذلك بدون تأخير وبدون شروط. وفي انتظار بدء نفاذ المعاهدة، نناشد جميع الدول تأييد وقف اختياري ومنع أي شكل من أشكال العمل المخالف لالتزامات المعاهدة وأحكامها. وفضلا عن ذلك، يناشد الاتحاد الأوروبي الدول المعنية أن تفكك، في أقرب وقت ممكن، جميع مرافقها للتجارب النووية وبطريقة شفافة ومفتوحة أمام المجتمع الدولي.

إن الاتحاد الأوروبي على اقتناع بأن عقد معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية سيسهم بقدر كبير في جهود نزع السلاح النووي، في إطار المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ومنطقيا، تلك المعاهدة هي الصك المتعددة الأطراف المقبل الذي يتعين التفاوض بشأنه في مجال نزع السلاح النووي. ولذلك يولي الاتحاد الأوروبي أولوية واضحة للتفاوض بدون شروط بشأن تلك المعاهدة في مؤتمر نزع السلاح. ويؤكد الاتحاد الأوروبي هنا على أهمية مؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد والمتاح للمجتمع الدولي للمفاوضات بشأن نزع السلاح.

وسعى الاتحاد الأوروبي باستمرار لتأمين اعتماد برنامج عمل للمؤتمر وهو لن يدخر وسعا في تنشيط هذا المنتدى الفريد بحيث يتسنى للمفاوضات أن تستأنف عملها الموضوعي. وفي هذا الصدد، أوضح الاتحاد الأوروبي أن بوسعه أن يقبل اقتراح ١٨٤٠ كما هو قائم، وبذلك أبدى الاتحاد حسن نيته وتصميمه على إيجاد سبيل للخروج من حالة الجمود الراهنة. ونحن مقتنعون بأن مضمون اقتراح ١٨٤٠، وهو النظر في وضع برنامج عمل للمؤتمر، يوفر للمؤتمر فرصة حقيقية لاستئناف دوره التفاوضي.

وعلاوة على ذلك، يرى الاتحاد الأوروبي أنه قد آن الأوان لاستكمال تدابير ملموسة فيما يتعلق بالنهج المتعددة الأطراف نحو دورات الوقود. ومن شأن الآليات المتعددة الأطراف والمتوازنة أن تسهم بقدر كبير في تبديد شواغل البلدان المتلقية فيما يتعلق بأمن الإمدادات بتيسير الحصول على الوقود النووي والخدمات المرتبطة به، والإقلال من الحاجة إلى الاستثمار في التكنولوجيا المعقدة والمكلفة لدورة الوقود وتخفيض الشواغل حيال الانتشار والسلامة النووية.

ولذلك ينظر الاتحاد الأوروبي حاليا باهتمام في إمكانية تقديم تبرع مالي للمشروع الطموح لإنشاء مصرف للوقود تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

كما أن الأنشطة في الفضاء الخارجي تشكل قضية أمنية هامة، مما يثير مسائل حساسة. وفي هذا الصدد، نحن نتفهم الشواغل التي أعرب عنها عدد من الدول. ويشدد الاتحاد الأوروبي على أن منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي يمثل شرطا مسبقا أساسيا لتعزيز الاستقرار الاستراتيجي ولتشجيع التعاون الدولي في استكشاف الفضاء واستخدامه للأغراض السلمية. ونحن، بوصفنا أعضاء فاعلين في مجال الفضاء، لدينا حساسية خاصة تجاه مسألة أمن الأنشطة الفضائية للأغراض السلمية ونناشد جميع الدول الأعضاء الامتناع عن اتخاذ إجراءات من المحتمل أن تؤدي إلى تدهور أمن الفضاء، وخاصة بإنشاء حطام إضافي.

إن انتشار القذائف التي يمكن استخدامها منظومات لإيصال أسلحة الدمار الشامل يشكل أيضا مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي. وما زال الاتحاد الأوروبي يرى أن مدونة

لاهاي لقواعد السلوك، بالترافق مع نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، يمثلان أفضل أداتين قائمتين للتصدي لمسألة انتشار القذائف والاتحاد الأوروبي ملتزم التزاما كاملا نحو انضمام جميع الدول إلى مدونة لاهاي لقواعد السلوك وتنفيذ المدونة.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن من الضروري التأكيد مجددا على الغرض الواضح والمتعدد الأطراف والعالمي للمدونة. وفي هذا السياق، سيقدم الاتحاد الأوروبي مشروع قرار بشأن المدونة لتنظر فيه اللجنة الأولى. ومع ذلك، يود الاتحاد الأوروبي أيضا أن يستكشف سبل تعزيز حملة مكافحة ذلك التهديد.

ونظرا لضيق الوقت، سأختتم بياني بجملة واحدة. إن الاتحاد الأوروبي، بوصفه شريكا دائما لتعددية الأطراف، يرى أن الجمعية العامة وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح والمعاهدات الدولية المختلفة، بالترافق مع هيئاتها وعمليات النظر فيها تعضد كل واحدة منها الأخرى. وبالنسبة لبقية البيان، أرجو أن تضطلعوا على النص الذي قمت بتعميمه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): اعتقد أننا بحاجة إلى احترام حقوق جميع المتكلمين وأن يحترم كل واحد منا الآخر. ويلزم أن نمتثل للمدونة الأساسية لقواعد السلوك. وخلاف ذلك، لن يكون بالإمكان كفالة تمكننا من اختتام الدورة بطريقة حسنة التوقيت. وأود أن أناشد جميع الوفود الامتثال للقرار الذي اتخذوه بأنفسهم بالاتفاق على المدد الزمنية المتاحة للإدلاء بالبيانات الإقليمية والوطنية على حد سواء.

السيد غومبي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): إنني آخذ الكلمة لأتكلم بالنيابة عن شركاء ائتلاف البرنامج الجديد وهم تحديدا، أيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا والسويد ومصر والمكسيك ونيوزيلندا. وفي البداية، أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى لعام ٢٠٠٨ وأن أؤكد لكم على الدعم المخلص للائتلاف لجميع جهودكم في توجيه مداولاتنا إلى اختتام ناجح.

وظل ائتلاف البرنامج الجديد دائما داعما ثابتا لنزع السلاح النووي ومؤيدا لإنشاء عالم خال من الأسلحة النووية. ولذلك سعى الاتحاد باستمرار للمشاركة الفعالة والإسهام في المسائل الهامة المتعلقة بنزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي. وتحقيقا لهذه الغاية، أعربنا عن آرائنا وتبادلنا أفكارنا في منتديات مختلفة لنزع السلاح المتعدد الأطراف، بما في ذلك اللجنة الأولى للأمم المتحدة والاجتماعات المختلفة للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهذه الإسهامات ما زالت فعالة.

وبالنسبة لائتلاف البرنامج الجديد من البديهي أن الضمان المطلق الوحيد لعدم استخدام الأسلحة النووية هو القضاء الكامل عليها وضمان عدم إنتاجها إطلاقا مرة أخرى. ومتابعة لهذا الموضوع، ينبغي أن يكون واضحا بشكل مماثل أنه ما دامت بعض البلدان حائزة للأسلحة النووية، فإن بلدانا أخرى ستتطلع إلى حيازتها. واستمرار حيازة الأسلحة النووية أو استبقاء خيار الأسلحة النووية من جانب بعض الدول ينشئ خطرا حقيقيا يتمثل في أنها قد تستخدم أو تقع في أيدي أطراف من غير الدول. ولذلك فإن الائتلاف لا يؤيد الرأي القائل إن حيازة الأسلحة النووية – أو سعي دول معينة لحيازة تلك الأسلحة – أمر يؤدي إلى تعزيز السلام والأمن الدوليين.

وإزاء هذه الخلفية، مما لا شك فيه أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تتسم بأهمية حيوية لبلوغ نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي. وهي ما زالت الصك الدولي الوحيد الذي لا يسعى لمنع انتشار الأسلحة النووية فحسب، بل أيضا يتضمن التزاما قانونيا بالقضاء على هذه الأسلحة. وبالتالي تمثل المعاهدة، بهذه الصفة، صفقة تاريخية

بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وبموجبها تتعهد الأخيرة بعدم استحداث أسلحة نووية، استنادا إلى تعهد من جانب الأولى بالقضاء على تلك الأسلحة.

وبينما تظل معاهدة عدم الانتشار حجر الزاوية في نزع الأسلحة النووية ونظام عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن قلة التي تقول إن الهدف الأساسي للدول الأطراف في المعاهدة والمتمثل في تحقيق تنفيذها الكامل وعالميتها، لا يواجه تحديات. كما أن قلة هي التي لا تقر أيضا بأن الفترة منذ عام ١٩٩٥ حتى عام ٢٠٠٠ قد شهدت تطورات لم تسهم دوما بشكل إيجابي بأهداف نزع الأسلحة النووية وعدم انتشارها. إلا أنه من المنصف القول بأن الأغلبية الساحقة من الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لا تزال ملتزمة بالوفاء بتعهداتها المتعلقة بشأن المعاهدة.

وبالنظر إلى الأهمية التي يعلقها ائتلاف البرنامج الجديد على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن مشروع قرار ائتلاف البرنامج الجديد لهذه السنة في اللجنة الأولى – الذي سيقدم في الوقت المناسب – لا يزال يشدد على الدور المركزي للمعاهدة وعالميته في تحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. كما يذكر بالقرارات الثلاثة المتعلقة بتعزيز عملية استعراض المعاهدة، ومبادئ وأهداف عدم انتشار الأسلحة النووية ونزعها، وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبالقرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمد أثناء مؤتمر الاستعراض والتمديد لعام ١٩٩٥، والوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠.

إن الشركاء في ائتلاف البرنامج الجديد يعتقدون اعتقادا راسخا بأن تلك النتائج تتضمن عملية تدريجية تحدد عناصر مفصلة في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار النووي بطريقة متوازنة لتخفيف التهديد الذي تمثله الأسلحة النووية، والتقليل من التركيز على أهميتها والوصول إلى التخلص منها.

ويواصل ائتلاف البرنامج الجديد النظر إلى مسألتي نزع الأسلحة وعدم الانتشار النووي بوصفهما مرتبطتين ارتباطا وثيقا ولذلك يود أن يؤكد أنهما تتطلبان تقدما متواصلا لا رجعة فيه. ورحب الائتلاف بفرصة المشاركة في الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ التي عقدت في جنيف من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ٩ أيار/مايو.

ونظرا إلى اقتراب موعد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي عام ٢٠١٠، يحث الائتلاف الدول الأطراف على تكثيف مشاركتها البناءة في عمل اللجنة التحضيرية في دورتها الثالثة، التي ستعقد عام ٢٠٠٩، بهدف تحديد ومعالجة جوانب محددة تتطلب تقدما عاجلا للمضي قدما بتحقيق الهدف المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية.

ونظرا للحاجة إلى عملية تحضير بناءة وناجحة تساهم في تعزيز المعاهدة من جميع جوانبها، يدعو ائتلاف البرنامج الجديد أيضا الدول الأطراف إلى التنفيذ الكامل لجميع الالتزامات المقطوعة في مؤتمر الاستعراض والتمديد لمعاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥ ومؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠.

ويقر ائتلاف البرنامج الجديد بالجهود المضطلع بها خلال هذه السنة من أجل نزع الطابع النووي عن شبه الجزيرة الكورية بطريقة سلمية. إلا أننا نود أن نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التراجع عن انسحابها المعلن من معاهدة عدم الانتشار وإنهاء برنامج أسلحتها النووية بشكل يمكن التحقق منه. كما نواصل حث الهند وإسرائيل

وباكستان على الانضمام بسرعة ومن دون شروط إلى المعاهدة كدول غير حائزة للأسلحة النووية.

وقد رحب ائتلاف البرنامج الجديد بالتزام الدول الحائزة للأسلحة النووية القاطع في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠، بالقضاء قضاء مبرما على ترساناتها النووية. وبما أن المسؤولية الرئيسية عن اتخاذ الخطوات اللازمة لإزالة الأسلحة النووية تقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية، يعتقد ائتلاف البرنامج الجديد بأنه حري بتلك الدول أن تعجل في تنفيذ التزاماتها بنزع الأسلحة النووية لإحراز مزيد من التقدم نحو إنجاز هدفنا المشترك، ألا وهو عالم خال من الأسلحة النووية.

إن الحاجة إلى تقليص دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية ما برح عنصرا رئيسيا في عملية نزع الأسلحة النووية، ليس لزيادة الاستقرار الاستراتيجي فحسب، بل أيضا لتيسير عملية نزع الأسلحة النووية والمساهمة في مناخ من الثقة والأمن الدوليين. وإضافة إلى ذلك، فإن اتخاذ مزيد من الخطوات العملية لتخفيض الجاهزية التشغيلية لأنظمة الأسلحة النووية بهدف كفالة إزالة حالة التأهب القصوى عن جميع الأسلحة النووية مما سيساهم في نزع الأسلحة النووية من خلال تعزيز تدابير بناء الثقة والشفافية ويعزز من تقليص دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية.

وعلاوة على ذلك، وحيث تشكل الشفافية وبناء الثقة مجالين رئيسيين في مناقشة نزع الأسلحة النووية، يرحب ائتلاف البرنامج الجديد بجميع الجهود التي تقوم بها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية خلال هذه السنة نحو درجة أكبر من الشفافية. وفي ذلك الصدد، يشجع ائتلاف البرنامج الجديد المبادرات من أجل زيادة الشفافية ولا يزال يعتقد أن من المجدي متابعة الجهود المتعلقة بمبادرات مماثلة تمهيدا لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠.

إن تقديم المزيد من الإيضاح بشأن الوضع الحالي للمقتنيات من الأسلحة النووية وخطط تخفيضها والحد من الاعتماد عليها في المذاهب الأمنية، سيسهم بالتأكيد في زيادة الثقة في عدم توسيع أدوار الأسلحة النووية في المذاهب الأمنية.

ولا يمكن تحقيق أمن حقيقي إلا إذا تخلت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية عن خيار الأسلحة النووية. فالمطلوب أيضا ألا تشعر تلك الدول بأن الأسلحة النووية تشكل تهديدا لها. وفي ذلك الصدد، يرى ائتلاف البرنامج الجديد أن منح ضمانات أمنية ملزمة قانونا إلى الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار غير الحائزة للأسلحة النووية سيكون وفاء بتعهد تلك الدول التي تنازلت طواعية عن خيار الأسلحة النووية عندما أصبحت طرفا في تلك المعاهدة. لذلك نعيد التأكيد بأنه ينبغي توفير الضمانات الأمنية في سياق صك دولي ملزم قانونا.

وعلاوة على ذلك، يواصل الائتلاف دعم إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية كخطوة في العملية الهادفة إلى إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد، لا يزال من المهم مواصلة النهوض بدرجة أكبر من التعاون والمشاورات بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة. ومن هنا يدعم ائتلاف البرنامج الجديد الجهود الرامية إلى تعزيز عقد مؤتمر ثان يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية كمساهمة في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠.

لا يسمح لي الوقت، للأسف، بالتعليق على كل جانب من المناقشة المتعلقة بنزع الأسلحة النووية وعدم انتشارها، ولكني سأكون مقصرا إن لم أسجل دعم الائتلاف

المتواصل والثابت لأي معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى.

وبالنيابة عن ائتلاف البرنامج الجديد، أود بالمثل أن أكرر استمرار أهمية دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وفي وقت مبكر للدفع قدما بأهداف نزع الأسلحة النووية وعدم انتشارها.

إن شركاء ائتلاف البرنامج الجديد لا يزالون قلقين بسبب بطء وتيرة تقدم نزع الأسلحة النووية وأحيانا جمودها. لقد دعا ائتلاف البرنامج الجديد في عدة مناسبات وفي مختلف المنتديات إلى إحراز تقدم في السعي إلى نزع الأسلحة النووية وبلوغ عالم خال من الأسلحة النووية. وسيواصل الائتلاف سيره في ذلك الدرب، وبقيامه بذلك سيواصل أيضا تعزيز التنفيذ الكامل لمعاهدة عدم الانتشار وعالميتها بوصفها حجر الزاوية في عملية نزع الأسلحة النووية وعدم انتشارها.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإسبانية): اسمحوا لي يا سيدي الرئيس أن أهنئكم على انتخابكم لتوجيه عملنا وأن أؤكد لكم تعاوننا التام.

(تكلمت بالإنكليزية)

تؤيد البرازيل تماما الآراء التي أعرب عنها السفير لويس ألفونسو دي ألبا، ممثل المكسيك، نيابة عن مجموعة ريو، وآراء ممثل جنوب أفريقيا نيابة عن ائتلاف البرنامج الجديد.

اسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا للعمل الذي اضطلع به الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، السفير سيرجيو دوارتي، وأعضاء مكتبه.

إن عدم إحراز تقدم بشأن نزع الأسلحة النووية وعدم انتشارها في المجال المتعدد الأطراف خلال السنوات الثلاث الماضية مخيب للآمال. كما أن تعاقب النكسات الذي نعرفه جميعا يرسل إشارة مقلقة عن عدم الالتزام الكافي بتعددية الأطراف كوسيلة للمعالجة الفعالة للشواغل الأمنية المشتركة للبشرية.

وتعترف البرازيل ببعض التحركات الإيجابية، كتقليص الترسانات النووية الذي تحقق خلال العقد الماضي والبيان الأخير المشترك للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الذي تُلي أثناء الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار لمؤتمر استعراض لعام ٢٠١٠، التي عقدت في أيار/مايو الماضي، والتي شددت خلالها تلك الدول على التزامها المتواصل بالوفاء بتعهداتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة.

ولكن لا يزال يتعين فعل الكثير. فطالما بقيت الدول الحائزة للأسلحة النووية تعتقد بأن تلك الأسلحة تمثل عنصرا حيويا من استراتيجيتها الأمنية، سيظل هدف إزالة الأسلحة النووية الكاملة يراوغنا وبعيد المنال.

ومعاهدة عدم الانتشار هي أساس النظام الأمني العالمي لدينا. والأركان الثلاثة للمعاهدة – عدم الانتشار، ونزع الأسلحة النووية، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية – أساسية في جذب عضوية شبه عالمية. وبالفعل، فبدون أي من تلك الأركان، لن تكون هناك معاهدة عدم انتشار. واحترام المبادئ الموجودة في المعاهدة، والالتزامات التي وافقت عليها جميع الدول الأعضاء خلال مؤتمرات الاستعراض السابقة هي عناصر أساسية من أجل دوام المعاهدة.

إن سجل البرازيل طويل وثابت في الدفاع عن نزع الأسلحة النووية وعدم انتشارها. وقد ساعدنا على إنشاء

أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مأهولة من العالم من خلال معاهدة تلاتيلولكو، التي صدّقت عليها جميع بلدان المنطقة. ونحن نعتبر، إلى جانب شركائنا في ائتلاف البرنامج الجديد، بأن السعي إلى نزع الأسلحة النووية هو أداة أساسية لمعالجة قلق المجتمع الدولي العميق إزاء الانتشار. فنزع الأسلحة النووية وعدم الانتشار النووي عمليتان تقوي إحداهما الأخرى.

وتوفر معاهدة عدم الانتشار إطارا من الثقة والتعاون من الممكن أن تطور ضمنه طاقة نووية للأهداف السلمية. وتؤمن البرازيل بأنه ينبغي ألاّ تكون هناك قيود لا مبرر لها على الحقوق الثابتة لجميع الأطراف في هذا الصدد. وفيما يتعلق بالمناقشات الحالية بشأن دورة الوقود النووي، فمن الحتمي تفادي إقامة نوع آخر من التكتل الذي سيستثني المشاركة الكاملة للبلدان النامية.

ونحن نتفق تماما مع التقييم القائل بأن الإرهاب ومخاطر انتشار جديد لأسلحة الدمار الشامل تهديدات معاصرة بارزة للسلام والأمن الدوليين. ومن دواعي القلق البالغ حقا إمكانية حصول الأطراف الفاعلة من غير الدول على تلك الأسلحة وأن تستخدمها. ويجب علينا أن نعمل بحزم لمنع حدوث ذلك السيناريو، بينما نعمل بجدية ضمن مبادئ ومعايير القانون الدولي.

وفي هذا السياق، ترحب البرازيل بالبيان الوزاري المشترك الأخير بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تم اعتمادها في أيلول/سبتمبر. وندعو تلك الدول التي لم تفعل ذلك بعد، أن توقّع تلك المعاهدة وتصدّق عليها من دون شروط ومن دون تأخير وأن تتقيد بالوقف الاختياري للتجارب النووية ريثما تدخل المعاهدة حيز النفاذ.

وتقوم المناطق الخالية من الأسلحة النووية بدور رئيسي في الجهود الرامية إلى تحقيق نزع الأسلحة النووية وعدم انتشارها. وكدليل على تصميمنا على مواصلة العمل نحو تحرير نصف الكرة الجنوبي بكامله من الأسلحة النووية، سوف تقدم البرازيل إلى اللجنة الأولى مرة أخرى، بالاشتراك مع نيوزيلندا، مشروع قرار بشأن هذه المسألة.

إن التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مسألة تبعث على القلق العميق بالنسبة لنا، ليس فقط بسبب آثارها الضارة على الصعيد الدولي، ولكن أيضا من أجل أثرها على أمننا القومي العام. وفي هذا السياق، فإن اعتماد برنامج العمل لمنع التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومحاربتها والقضاء عليها من جميع جوانبها يؤكد دور تعدد الأطراف الذي لا يستعاض عنه في مواجهة التحديات العالمية من خلال الاستجابات العالمية المتناسقة.

وحيث أن مؤتمر استعراض ٢٠٠٦، لم يسفر عن نتائج بالتوصل إلى نتيجة مهمة في اجتماع الدول الثالث الذي يعقد مرة كل سنتين والذي عقد في تموز/يوليه الماضي. إن الوثيقة النهائية (انظر A/CONF.192/BMS/2008/3) تتضمن مجموعة مثيرة من التوصيات جديرة بدراستنا المتأنية بهدف تعزيز تنفيذ برنامج العمل. وفي دورة الجمعية العامة هذه، نفضل اعتماد قرار يعترف بالتقدم المحرز ويسعى إلى البناء عليه.

عُقدت المشاورات هذه السنة بشأن إمكانية عقد معاهدة في المستقبل بشأن تجارة الأسلحة. ونحن ملتزمون بهدف التوصل إلى صك متعدد الأطراف يكون فعالا ومتوازنا وغير تمييزي وملزم قانونا بشأن تجارة الأسلحة التقليدية الدولية. و يجب أن يكون أحد الأهداف الرئيسية لمعاهدة تجارة الأسلحة منع تحويل الأسلحة التقليدية إلى

أغراض غير مشروعة، من دون المساس بحق الدول في إنتاج تلك الأسلحة والحصول عليها والحفاظ عليها بهدف الدفاع عن نفسها عملا بالأحكام ذات الصلة من الميثاق. ومن أجل تحقيق تلك النتيجة، يجب أن يعتمد الصك الدولي في المستقبل على معايير موضوعية للإذن بنقل الأسلحة، وعلى تدابير عملية هادفة إلى منع التحويل. يجب أن يمثِّل التعاون الدولي والمساعدة في بناء القدرة عنصراً رئيسيا في أي اتفاق في المستقبل.

ونرحب بعمل فريق الخبراء الدوليين المتعلق بمعاهدة مستقبلية للتجارة بالسلاح وتوصيته بالمزيد من النظر في تلك المسألة في إطار الأمم المتحدة، وذلك نظرا لتعقد مسألة نقل الأسلحة التقليدية. ونأمل في أن تتابع الجمعية العامة في دورتها الحالية تلك التوصية وأن تتخذ قرارا يمكّن من مواصلة النقاش في جو متعدد الأطراف مع الاستفادة من مشاركة جميع الدول الأعضاء.

علينا أن نلزم أنفسنا مجددا بالعمل بشكل بنّاء بنية حسنة للتغلب على المأزق الذي أعاق آلية نزع السلاح خلال العقد الماضي. ومن المثير للقلق أن تختتم لجنة نزع السلاح دورتها الممتدة لثلاث سنوات مرة أخرى من دون التوصل إلى نتيجة تذكر. ويفضي ذلك العجز المتطاول إلى انعدام الثقة والأمان. يجب إرساء إطار مؤسسي سليم فعال في تعزيز مفاوضات مجدية. ويستحق ذلك المسعى أفضل جهودنا التعاونية.

السيد وانغ كون (الصين) (تكلم بالصينية): إن وفد الصين يهنئكم بحرارة يا سيدي لانتخابكم رئيسا للجنة الأولى في دورة الجمعية العامة الثالثة والستين.

إن العالم يمر اليوم بتحول كبير، والحالة الأمنية الدولية نفسها تمر بتغيرات شديدة ومعقّدة. والحالة الأمنية العالمية مستقرة بشكل عام، على الرغم من أن بعض العوامل المثيرة للاضطراب وعدم الاستقرار لا تزال قائمة في بعض بؤر التوتر، وهي ذات تأثير على الاتجاهات الدولية والإقليمية.

وكما تبين التطورات الأخيرة، هناك حاجة حقيقية لكي يستعرض المجتمع الدولي ويحلل مفهوم الأمن الدولي في المناخ الأمني الجديد. وهناك أمل مشترك لدى المجتمع الدولي في الحفاظ على السلام والاستقرار وتعزيز التنمية والتعاون. وعلى الرغم من أن معظم الدول تعرب عن استعدادها لتعزيز عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد الدولي، لا يزال التوصل إلى توافق في الآراء بشأن السبل والوسائل لتحقيق ذلك صعب المنال.

وتؤكد الصين أنه من أجل تحقيق سلام مستدام وتنمية متكافئة في جميع أرجاء العالم، ينبغي للمجتمع الدولي، من خلال التعاون الودي، تعزيز المساواة والديمقراطية في السياسات الدولية، والثقة والتعاون المتبادلين في مجال الأمن، والاستفادة والتعاون المتبادلين في مجال الاقتصاد، والتبادل والتقدم المشترك في مجال الثقافة. ولا تمثِّل تلك المبادئ فقط جوهر مفهوم ”عالم متناسق“ الذي تتفوق فيه الصين، ولكنها تمثِّل أيضا ردّها على التحديات الجديدة والقديمة المختلفة التي يواجهها العالم اليوم.

ومن أجل تعزيز الأمن الدولي، وتشجيع توافق عالمي في الآراء وتنشيط عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد الدولي، تؤمن الصين بأنه ينبغي القيام بجهود في المجالات التالية.

أولا، نحتاج إلى تعزيز الأمن المشترك لكل البلدان من خلال نهج يؤكد على الثقة المتبادلة، والمنفعة المتبادلة، والمساواة والتنسيق، بهدف القضاء على الأسباب الجذرية للمشاكل التي تعرض السلام والاستقرار للخطر. ينبغي على أي بلد أو مجموعة من البلدان، بينما تحافظ على أمنها، أن

تأخذ في الحسبان وتحترم تماما الشواغل الأمنية المشروعة للآخرين. إن السلوك الذي يتجاهل أو حتى يضر بالمصالح الأمنية للبلدان أو المناطق الأخرى سيضر في نهاية الأمر ويقوض مصداقية القوانين الدولية ذات الصلة وربما يقوض، بدوره، أمن كل البلدان.

ثانيا، يجب أن نعمل من أجل الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي العالمي، ونواصل دفع عملية نزع السلاح النووي قدما، ونقلل دور الأسلحة النووية في الأمن القومي. وينبغي على البلدان التي تملك أكبر ترسانات نووية أن تُخفض بشدة ترساناتها النووية بصورة قابلة للتحقق ولا رجعة فيها. وينبغي أن يمنع المجتمع الدولي بفعالية عسكرة الفضاء الخارجي أو حدوث سباق تسلح فيه وينبغي أن يكفل الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي. إن إقامة ونشر نظام دفاع صاروخي عالمي والتعاون في نظام من هذا النوع في مناطق معينة لا يضر فحسب بالاستقرار والتوازن الاستراتيجي والجهود الدولية للحد من الأسلحة وعدم الانتشار، بل يضر أيضا بالاستقرار الإقليمي والثقة المتبادلة بين الدول.

ثالثا، نحتاج إلى العمل لحسم النزاعات المتعلقة بنشر أسلحة الدمار الشامل من خلال الحوار والمفاوضات، والتعامل مع كل من الأعراض والأسباب الجذرية. وبغية التصدي بالشكل المناسب وحسم القضايا الساخنة ذات الصلة في مجال عدم الانتشار من المهم بنفس القدر أن تشجع البلدان المعنية العلاقات الثنائية. يتعين التخلي عن انتهاج المعايير المزدوجة، وينبغي الحفاظ على الحياد وعدم التمييز اللذين تتسم بهما جهود عدم الانتشار وينبغي تناول العلاقة بين عدم الانتشار والحق في الاستخدام السلمي بشكل متوازن.

رابعا، علينا التمسك بالتعددية، لصون وتعزيز الأنظمة الدولية القائمة للحد من الأسلحة، ونزع السلاح وعدم الانتشار وتنشيط الهيئات التقليدية للحد من الأسلحة ونزع السلاح. وفي هذا السياق، ينبغي بذل الجهود لتعزيز سلطة، وفعالية وتعميم معاهدات الحد من الأسلحة وعدم الانتشار مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيماوية واتفاقية الأسلحة البيولوجية.

إن الصين تمضي بشكل ثابت على طريق التطوير السلمي، وتنتهج سياسة خارجية مستقلة للسلام وسياسة دفاعية وطنية ذات طبيعة دفاعية محضة. إن الصين تشارك في النظام الدولي وتساعد في تعريفه، وتؤيد وتعزز العملية الدولية للحد من الأسلحة، ونزع السلاح وعدم الانتشار. إن الصين لم تتنصل قط من مسؤولياتها والتزاماتها الواجبة في ما يتعلق بتحقيق تقدم على صعيد الأمن الدولي والحد المتعدد الأطراف من الأسلحة، وقدمت مساهماتها الخاصة طوال سنوات.

وإن الصين، بوصفها دولة حائزة لأسلحة نووية، أيدت دائما الحظر الشامل والتدمير الكامل للأسلحة النووية. والصين الدولة الوحيدة من بين الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية التي ألزمت نفسها بألاّ تكون أول من يستخدم الأسلحة النووية، وبألاّ تستخدم الأسلحة النووية ضد دول غير نووية غير حائزة لأسلحة نووية أو ضد مناطق خالية من الأسلحة النووية. والصين مارست أقصى درجات ضبط النفس في ما يتعلق بحجم وتطوير أسلحتها النووية. والصين لم تشارك مطلقا في سباق التسلح النووي ولن تشارك فيه أبدا.

إن الصين تعلق أهمية كبرى على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي الدولي. والصين مستعدة للعمل مع جميع الأطراف

الأخرى لتعزيز نتيجة إيجابية للجولة الجديدة من عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على أساس التعامل مع الأهداف الثلاثة الرئيسية لمعاهدة عدم الانتشار بشكل متوازن.

والصين مستعدة لبذل جهد منسق مع كل الدول الأخرى لتعزيز السريان المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتود الصين أن ترى اتفاقا مبكرا على برنامج عمل شامل ومتوازن، وعلى هذا الأساس، أن تبدأ بالعمل ذي الصلة في مؤتمر نزع السلاح، بما في ذلك المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

إن الصين تعارض بشدة أنشطة الانتشار بكل صورها. ووضعت بالفعل نظاما شاملا لرقابة الصادرات النووية، والبيولوجية، والكيميائية، والصواريخ والمواد الحساسة الأخرى، والتكنولوجيات إضافة إلى كل المنتجات العسكرية. واتخذت الصين أيضا مجموعة من الإجراءات لكفالة التطبيق الفعّال لتلك القواعد. إن الصين تشارك بنشاط في التعاون الدولي بشأن عدم الانتشار، وتشارك في كل المعاهدات والمنظمات الدولية ذات الصلة في مجال عدم الانتشار وتفي بالتزاماتها بصرامة.

لقد عارضت الصين على الدوام تسليح الفضاء الخارجي وحدوث سباق تسلح فيه وبذلت جهودا مطردة في هذا المجال. وفي شباط / فبراير ٢٠٠٨، قدمت الصين والاتحاد الروسي بشكل مشترك مشروع معاهدة لمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي وعززت بهمة مناقشات جوهرية بشأنها في مؤتمر نزع السلاح. ستواصل الصين العمل مع كل الدول الأخرى لتقديم مساهمات لمنع تسليح الفضاء الخارجي وحدوث سباق تسلح فيه.

إن الصين تعلق أهمية كبرى على القضايا الإنسانية في مجال الأسلحة التقليدية وأيدت على الدوام كل جهود المجتمع الدولي للتصدي لمشاكل مثل الألغام، والذخائر العنقودية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وترحب الصين بالتقدم المشجع الذي تحقق في الاجتماع الثالث الذي يعقد كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. إن الصين تضطلع بدور بناء في عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالذخائر العنقودية للدول الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة.

إن الصين تعلق أهمية كبرى على الشفافية العسكرية وتلتزم بقوة بتعزيز الثقة المتبادلة بين البلدان في مجال الأمن. وواصلت الصين هذا العام إبلاغ الأمم المتحدة عن إنفاقها العسكري وقدمت إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية البيانات المطلوبة عن عام ٢٠٠٧. وإضافة إلى تقديم البيانات الأساسية لإنفاقنا العسكري في عام ٢٠٠٧، أوضحت الصين أيضا الأغراض الرئيسية لهذه النفقات، التي أظهرت مرة أخرى الموقف الايجابي للحكومة الصينية في ما يتعلق بالتعزيز التدريجي للشفافية العسكرية بما يتفق مع موقفها.

إن الصين تكرس نفسها باستمرار لتحقيق نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية وصون السلام والاستقرار في شبه الجزيرة وفي أنحاء شمال شرق آسيا. لقد حققت المحادثات السداسية بمساعدة الجهود المشتركة لكل الأطراف المنخرطة فيها بعض التقدم الجديد، فيما تصدت، في نفس الوقت، لبعض المصاعب. وستواصل الصين تنسيقها وتعاونها عن كثب مع كل الأطراف المعنية

لتعزيز زيادة التقدم وصون السلام، والأمن والاستقرار في شبه الجزيرة وفي شمال شرق آسيا.

وتؤيد الصين بصفة دائمة الحل السلمي للمسألة النووية الإيرانية بالوسائل السياسية والدبلوماسية وتشارك بنشاط في الجهود الدبلوماسية ذات الصلة. وحيث أن المسالة النووية الإيرانية بلغت الآن منعطفا حاسما، ينبغي على كل الأطراف المعنية التحلي بمزيد من الصبر، وتعزيز الجهود الدبلوماسية ومواصلة الحوار والمفاوضات سعيا لإيجاد حل مناسب وشامل وطويل الأجل. ستواصل الصين الاضطلاع بدور بناء في هذا الصدد.

كان شعار دورة الألعاب الاولمبية ٢٠٠٨ ”عالم واحد، حلم واحد“. وانطلاقا من هذه الروح، فإن الصين مستعدة لبذل جهود مطردة، مع كل الدول الأخرى، من أجل تحقيق الأحلام التي تتشاطرها كل الشعوب في أنحاء العالم، ألا وهي السلام الدائم، والتنمية المشتركة والتعاون النافع للجميع.

السيد ألبا (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم بشكل شخصي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. وأود أيضا بصفتي الوطنية، أن أهنئ نائبي الرئيس ومقرر اللجنة. السفير سوازو، كما تعلمون، فإنكم تحوزون على التأييد الكامل وغير المشروط لوفد المكسيك وتأييدي أنا شخصيا.

نؤيد بيان مجموعة ريو، الذي أدليت به بنفسي، والبيان الذي أدلى به قبل دقائق زميلي ممثل جنوب أفريقيا بالنيابة عن ائتلاف البرنامج الجديد.

بصفتي الوطنية، أود التركيز على ثلاث نقاط.

أولا، أود أن أشير إلى أن كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تواجه تحديات مهمة في ما يتعلق بقضايا نزع السلاح والأمن الدولي. ففي كل عام يبدو أننا نواجه بتحديات جديدة، ولا يعتقد وفدي أننا نتخذ الخطوات السليمة للتصدي لها.

وخلال الأشهر الأخيرة، شهدنا توترات جديدة تظهر في العالم ونحن نتابع بقلق عودة لغة يسود فيها هيكل الردع القائم على القوة العسكرية على القنوات السياسية والدبلوماسية لتسوية النزاعات. وتأمل المكسيك أن تتطور حالة السلم والأمن الدوليين بشكل إيجابي، وأن يبدي الجميع استعدادا للوفاء على قدم المساواة بكل التزاماتهم في ما يتعلق بنزع السلاح، وعدم الانتشار والحد من الأسلحة.

ومن المفارقة، أننا لاحظنا، في السنوات الأخيرة، عددا من الدلائل الإيجابية، ويود وفدي أن يركز على هذه النقاط في هذا الجزء من المناقشة.

وترى المكسيك خطوات إيجابية يجري اتخاذها في العملية التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونلاحظ مع الارتياح أن الدول أبدت مرونة وإرادة سياسية للتوصل إلى اتفاقات من حيث الشكل ونأمل في أن تظل تلك الروح سائدة في المسائل الجوهرية خلال أعمال اللجنة التحضيرية الثالثة والمؤتمر الاستعراضي نفسه.

تود المكسيك التركيز على ضمان عقد مؤتمر استعراضي يمكن أن يجد التوازن المناسب بين الأركان الثلاثة للمعاهدة ألا وهي، النزع الكامل للسلاح النووي – وأشدد على كلمة ”الكامل“ – وعدم الانتشار بدون استثناء، والتطوير السلمي حقا للطاقة النووية. ونود التأكيد على الطبيعة الأصيلة لذلك الالتزام.

أوفى عدد كبير من الدول الممثلة هنا اليوم، على مدى ٤٠ عاما، بالالتزامات المنصوص عليها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في ما يتعلق بالاستخدام السلمي للطاقة النووية وعدم الانتشار. ومن هنا، نشعر أن القوى

النووية ينبغي أن تبدي نفس القدر من الالتزام، وتدمر ترساناتها وأن تتوخى الشفافية في إبلاغ المجتمع الدولي بالتقدم المحرز في هذا المسعى. ويجب أن نقر بأنه ما دامت هذه الترسانات النووية في مكانها، لن يكون هناك جهد كاف في مجال عدم الانتشار للقضاء على مخاطر الأسلحة النووية.

وثمة موضوع آخر ترى المكسيك أنه سيتعين تناوله خلال المؤتمر الاستعراضي ألا وهو مساهمة المناطق الخالية من الأسلحة النووية في نزع السلاح وعدم الانتشار. وتروج المكسيك لعقد مؤتمر ثان في عام ٢٠١٠ وتشجع على تعاون أكبر بين المناطق المختلفة.

وفي إطار الأسلحة التقليدية، خطى المجتمع الدولي، في رأينا، خطوة واسعة إلى الأمام على طريق التفاوض بشأن اتفاقية الذخائر العنقودية واعتمادها، وهي معلم على طريق وضع وتدوين القانون الدولي الإنساني وفي مجال الحد من الأسلحة.

وتعتقد المكسيك أن عملية أوسلو كانت فرصة مهمة للتعلم أظهرت أنه يمكن، بالإرادة السياسية والجهود المشتركة والمشاركة النشطة للمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الدوليين الآخرين، تجاوز الخلافات والجمع بين مصالح الجميع. وبمجرد سريانها، ستساعد الاتفاقية على منع إلحاق الضرر بالسكان المدنيين أثناء الصراع المسلح وفي مرحلة ما بعد الصراع.

وتتضمن الاتفاقية مفهوما واسعا لمساعدة الضحايا يتناول الأشخاص الذين تأثروا تأثيرا مباشرا، وأسرهم ومجتمعاتهم. وتنشئ آليات نشطة للتعاون على المستوى الدولي من أجل جمع وتدمير أدوات الحرب تلك، وتفرض الالتزام باتباع جدول زمني مدته ثمانية أعوام لتدمير الترسانات الحالية، وتحظر حوالي ٩٥ في المائة من الذخائر العنقودية التي تستخدم حاليا، وتقر بمسؤولية الدول التي استخدمت ذخائر عنقودية في دول أخرى، وتحدد متطلبا مفاده أنه ينبغي على هذه الدول المشاركة في مهام القضاء على هذه الأسلحة وتدميرها.

وتناشد المكسيك جميع الدول أن تؤكد أو، حسب الاقتضاء، التصديق على هذا الصك في أسرع وقت ممكن. وفي ما يتعلق بالمفاوضات الخاصة ببروتوكول سادس، بروتوكول بشأن الذخائر العنقودية، في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، ستواصل المكسيك السعي لضمان الإبقاء على المعايير الرفيعة التي تحققت في إطار اتفاقية الذخائر العنقودية، التي أشرت إليها لتوي، المرجع الأساسي خلال تلك المفاوضات.

وتود المكسيك أيضا أن تنوه مع التقدير بالإرادة السياسية وجهود الدول لوضع مسودة واعتماد تقرير الاجتماع الثالث من اجتماعات الدول التي تعقد كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. وعلى الرغم من أن ذلك التقرير، ليس طموحا، فهو يمثل نقطة بداية جيدة لإحراز تقدم في ذلك المجال.

ستكون المكسيك نشطة جدا في عمل الدورة الحالية للجنة الأولى وسنسعى إلى أن تدرج في القرارات ذات الصلة الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الاجتماع الذي يعقد كل سنتين، وبصفة خاصة تلك المتعلقة بآلية المتابعة الخاصة ببرنامج العمل المعني بوضع آليات تحقق الحد المناسب من أنشطة السمسرة. وسنصر أيضا على ضرورة تنفيذ تدابير تتسم بالكفاءة للحد من حيازة المدنيين للأسلحة النارية لمنع تحويلها نحو قنوات اتجار غير مشروعة. وسنسعى أيضا إلى تشجيع اعتماد تدابير ملموسة للتعامل مع الجوانب الإنسانية لبرنامج العمل.

وأخيرا، ستروج المكسيك لصك ملزم قانونا بشأن الاتجار في الأسلحة، بعد اشتراكها في تبني القرار ٨٩/٦١ وبعد أن شاركت بنشاط في فريق الخبراء الحكوميين الذي استعرض جدوى، ونطاق ومعايير معاهدة محتملة. ومن هنا، تنتظر المكسيك باهتمام خاص عرض التقرير على هذه اللجنة.

السيدة بلوم (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): سيدي الرئيس، أود أولا أن أهنئكم وأرحب بكم وبأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لقيادة أعمال هذه اللجنة. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأشكر الرئيس السابق على جهوده وعلى التفاني الذي قاد به عملنا في الدورة السابقة.

تؤيد كولومبيا البيانات التي أدلى بها وفد المكسيك بالنيابة عن مجموعة ريو ووفد إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه يمثل مشكلة خطيرة لبلدنا تهدد الأمن العام، وترفع معدلات الجريمة، وتتسبب في وفاة الآلاف وتلحق إعاقات مستديمة بآخرين. هذه الآفة تحصد سنويا عددا كبيرا من الأرواح وتقيد موارد كثيرة يمكن تخصيصها للتنمية. ومن هنا، ينبغي أن يكون إحراز تقدم في فرض مراقبة فعالة أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي.

وفي هذا السياق، تعلّق كولومبيا أهمية كبيرة على برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وهو أداة أساسية ذات طبيعة عالمية ومرجع لاعتماد التدابير المتخذة لمكافحة هذه الظاهرة.

ونعتقد أن من الضروري مواصلة العمل على المستوى المتعدد الأطراف في ذلك الإطار، والمضي قدما في قطع التزامات جديدة وتنفيذ تلك التي قطعت بالفعل، بهدف إبرام صكوك ملزمة قانونا في هذا المجال. إن المشاركة الواسعة النطاق للدول في تنفيذ برنامج العمل مطلب ضروري لتحقيق تلك الغاية.

إن الاختتام الناجح للاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، الذي عقد في تموز/يوليه في هذه المدينة، والوثيقة الختامية التي اعتمدها مساهمة إيجابية في تلك الجهود. وكان لكولومبيا شرف استضافة الاجتماع الإقليمي لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كجزء من العملية التحضيرية للاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقد كل سنتين. ونسقت كولومبيا أيضا اعتماد الوثيقة التي قدمتها منطقتنا كمساهمة في العملية. وعلاوة على ذلك، قامت كولومبيا بالأعمال التيسيرية المتعلقة بالتعاون والمساعدة الدوليين وبناء القدرات الوطنية كمسألة مستقلة وشاملة. إننا نتعهد بالعمل معا ابتداء من الآن لتنفيذ التوصيات التي اعتمدت في الاجتماع الثالث الذي يعقد مرة كل سنتين. وفي هذا الصدد، سنسلط الضوء على أهمية إنشاء آلية متابعة لبرنامج العمل.

سوف نشارك بنشاط وعلى كل المستويات في المبادرات التي تسهم في العمل الفعال والمنسق ضد الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. ولن يكون الكفاح ضد الاتجار بالمخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية فعالا ما لم يقترن بإجراءات حاسمة للقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وبوصفنا من بين مقدمي مشروع القرار، بالاشتراك مع اليابان وجنوب أفريقيا، بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، نلتمس تأييد جميع البلدان لاعتماده في

نهاية هذه الدورة. ونشيد بجهود اليابان لتقديم نص قوي وشامل يعكس الحاجة إلى تعزيز برنامج العمل.

إن كولومبيا إدراكا منها لأهمية وجود صك ملزم قانونا لتنظيم تجارة الأسلحة ومراقبة تحويل الأسلحة إلى الاتجار غير المشروع، لا سيما بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، شاركت في فريق الخبراء الحكوميين المنشأ لهذا الغرض. ومع أن وفد بلدي يشعر بالارتياح إزاء العمل المنجز، إلا أننا كنا نتمنى لو تحلى بعض أعضاء المجموعة بالمزيد من المرونة التي ربما مكنتها من تحقيق نتائج أفضل.

وكولومبيا بوصفها بلدا وقع ضحية ذلك الاتجار المميت، ظلت تطور قدرات المراقبة الفنية المؤسسية الهامة. ونتيجة لذلك، أصبحنا من أكثر البلدان تقدما فيما يتعلق بوسم الأسلحة والذخائر، ومراقبة وتعقب التصدير. ونحن على استعداد لمشاطرة خبراتنا وإنجازاتنا كجزء من إسهامنا في العملية التي نأمل أن تبلغ ذروتها باعتماد معاهدة لتجارة الأسلحة.

وبالإضافة إلى ذلك، وبوصفنا دولة مدرجة في قائمة المرفق ٢ لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإن بلدي الذي أدرك دائما مسؤوليته فيما يتعلق ببدء نفاذ ذلك الصك، قد أودع صك مصادقته في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وتؤكد كولومبيا مجددا إرادتها السياسية والتزامها فيما يتعلق بالمعاهدة، وندعو جميع دول المرفق ٢ التي لم تصادق عليها بعد أن تفعل ذلك. فبدء نفاذ المعاهدة لازم للسلام والأمن.

منذ عام ٢٠٠٢، عندما ترأست كولومبيا فريق الخبراء الحكوميين الذي أنشأته الجمعية العامة لتقييم العلاقة بين نزع السلاح والتنمية في السياق الحالي ودور المنظمة في هذا المجال، قدم وفد بلدي مشروع قرار معنون ”العلاقة بين نزع السلاح والتنمية“. ونأمل أن يحظى بدعم الدول الأعضاء في الدورة الحالية.

إن وفد كولومبيا شارك أيضا بطريقة مرنة وبناءة في عمل مؤتمر نزع السلاح. وإحدى المسائل التي نوليها أهمية خاصة هي الشروع في المفاوضات بشأن حظر المادة الانشطارية للأسلحة النووية. وسوف نولي تلك المهمة الأولوية التي تستحقها.

إن الدورة الحالية للجمعية العامة تلقي علينا تحديات كبيرة. ووفد بلدي على ثقة بتحقيق نتائج إيجابية في مختلف المسائل قيد النظر. ويحدونا الأمل في أن يؤدي ذلك إلى تقدم جوهري في جدول أعمال نزع السلاح. وستشارك كولومبيا بهمة في كل تلك المهام، وتؤكد مجددا استعدادها للتعاون من أجل تحقيق ذلك الهدف.

السيد وولف (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): إن وفد جامايكا يسره غاية السرور أن يرى عضوا من منطقتنا مثلكم يا سيادة الرئيس، يوجه أعمال هذه اللجنة الهامة. وعلى غرار جميع الوفود التي تكلمت قبلنا، نثق بقدراتكم القيادية وبالتزامكم بتوجيه عمل اللجنة إلى نهاية ناجحة. وأرجو أن تقبلوا تمنياتنا وتأكيداتنا لكم بتعاوننا الكامل، خاصة في ضوء ما أسبغتم عليّ من تعاون في العام الماضي عندما كنت في موقف مماثل لموقفكم. وأود أيضا أن أعرب عن تهانينا لأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم.

وتؤيد جامايكا البيان الذي أدلت به إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به ممثل المكسيك بالنيابة عن مجموعة ريو، والبيان الذي أدلى به ممثل هايتي بالنيابة عن الجماعة الكاريبية.

لقد ظلت جامايكا ثابتة على التزامها بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وهي على ثقة بأن الحلول المتفق عليها في الإطار المتعدد الأطراف يجب أن تكون محور

جهودنا لمجابهة عدم الاستقرار السياسي وانتشار الأسلحة في كل أنحاء العالم، مما يهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين. ومما لا شك فيه أن عدم الاستقرار غالبا ما يغذيه التطرف والتعصب، اللذان لا ينحصران في نطاق ضيق ولا في حدود وطنية.

وما فتئنا نشدد على أن التقدم المحرز في نزع السلاح وعدم الانتشار سيكون أساسيا للحد من خطر وقوع كارثة نووية وانتشار الأسلحة النووية. ومن الأساسي لتحقيق ذلك الهدف النظر المتوازن في جميع التهديدات للسلم والأمن الدوليين، مع ضمان عدم تعارض الإجراءات المتخذة مع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

وتؤيد جامايكا حق جميع الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، كما تنص على ذلك المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولكن في الوقت ذاته، فإن ذلك الحق تلازمه مسؤولية، وأود أن أتجرأ وأقول إن ذلك يتعلق بالالتزام بالتحقق والمراقبة وأحكام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذه مسؤولية إلزامية، ونحث جميع الدول التي تعمل على تطوير واستخدام الطاقة النووية أن تضطلع بها بأقصى درجات الشفافية وبالتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن تقدم بذلك الضمانات اللازمة لبناء الثقة والمحافظة على سلامة المعاهدة.

ولا يزال يحدونا خالص الأمل في أن تبذل الجهود الجادة من جانب الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لضمان نجاح المؤتمر الاستعراضي المقرر انعقاده في عام ٢٠١٠، بينما نمضي في تعزيز عالمية المعاهدة والامتثال الكامل لها من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بالتزاماتها بموجب المعاهدة.

ويساورنا القلق البالغ إزاء الأحداث الأخيرة في شبه الجزيرة الكورية التي تهدد بتقويض المكاسب الهامة التي تحققت خلال السنوات الأربع الماضية – وفي الآونة الأخيرة بالفعل – مما سيشكل تحديا في صميم سلامة المعاهدة. إننا نحث الأطراف في المحادثات السداسية على إعادة فتح قنوات النقاش والعمل من أجل حل طويل الأجل يلبي شواغل كل الأطراف ويقدم الضمانات اللازمة لتبديد مخاوف المجتمع الدولي.

وما زالت جامايكا تتمسك باعتقادها أن القضاء التام على الأسلحة النووية هو الضمان الوحيد كي لا تشكل تلك الأسلحة مرة أخرى مصدرا جامحا للموت الذي لا يوصف والدمار الرهيب على كوكبنا. وفي هذا الصدد، تمثل المناطق الخالية من الأسلحة النووية عنصرا حاسما في تعزيز أهداف نزع السلاح النووي. ومعاهدة تلاتيلولكو التي طال أمدها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تشكل مثالا ناصعا. وتعمل المناطق الخالية من الأسلحة النووية تدبيرا لبناء الثقة إلى جانب كونها تعزز الاطمئنان وتخفف من حدة التوتر. وبطبيعة الحال، ترحب جامايكا بإنشاء تلك المناطق في أجزاء أخرى من العالم وتدعو إلى حوار حكومي دولي يهدف إلى إنشاء تلك المناطق حيثما لا توجد حاليا.

ويتسم ذلك بأهمية عاجلة في منطقة الشرق الأوسط، حيث أن مناخ التوتر السياسي وانعدام الأمن ماض بلا هوادة، ويتطلب اهتماما عاجلا من جانب المجتمع الدولي نظرا للتهديد الخطير الذي يشكله للحفاظ على السلم والأمن الإقليميين، ومن ثم السلم والأمن الدوليين.

وترحب جامايكا بالاتفاق الذي تم التوصل إليه، في أيار/مايو الماضي في مؤتمر دبلن الدبلوماسي بشأن الذخائر العنقودية، على نص الاتفاقية، وتتطلع إلى بدء نفاذها السريع بعد التوقيع عليها في كانون الأول/ديسمبر. وجامايكا غير حائزة للذخائر العنقودية، ولكنها شعرت بأهمية تقديم الدعم السياسي لهذه القضية العادلة ولذا شاركت في المفاوضات

التي صاغت نص الاتفاقية. ونحن متفائلون بأنها ستبعث على الثقة في جدول أعمال نزع السلاح وستكون حافزا للعمل على القضاء على الأسلحة الفتاكة العشوائية الأثر على حياة السكان المدنيين.

إن حالة آلية نزع السلاح ما زالت تشكل مصدر قلق لأغلبيتنا. وعلى الرغم من النكسات خلال السنوات الأخيرة، تؤيد جامايكا عمل هيئة نزع السلاح وتدعو إلى إجراء حوار بناء قائم على تحقيق توافق الآراء لوضع برنامج من شأنه أن يقود عمل الهيئة نحو الدورة التالية. وبالمثل، نؤيد جهود الفريق العامل المفتوح باب العضوية للنظر في الأهداف وبرنامج العمل، بما في ذلك إمكانية إنشاء اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، ونتطلع إلى انعقادها في الوقت المناسب.

إن جهودنا الحثيثة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية ولتحقيق القضاء التام على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل لا ينبغي بأي حال أن تنحي جانبا الحاجة إلى إجراءات حاسمة لكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تسهل اندلاع العنف الداخلي في العديد من البلدان وتسبب مستويات عالية من أعمال القتل. وبالفعل، كما قال رئيس وزراء بلدي في بيانه خلال المناقشة العامة، بالنسبة لبلدان مثل جامايكا، فإن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تشكل أسلحة دمار شامل. إذ أن سهولة الوصول إلى الأسلحة والذخائر غير المشروعة وعلاقتها بالاتجار بالمخدرات تلقي أعباء ثقيلة على حكومة جامايكا، التي تضطر إلى تحويل موارد شحيحة من ميزانية التنمية الوطنية إلى وقف الآثار المنهكة لتلك المشاكل.

ونرحب بالخاتمة الناجحة في وقت سابق من هذا العام لاجتماع الدول الثالث الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وقد لاحظنا خلال المؤتمر أن الشغل الشاغل لدول عديدة هو عدم قدرتها على تنفيذ برنامج العمل بسبب الافتقار إلى الموارد المالية والقدرات الفنية. إننا حريصون على وجوب تلقي البلدان النامية المساعدات اللازمة في الوقت المناسب لكي تتمكن من تنفيذ التزاماتها على نحو مرض. وينبغي اتخاذ إجراءات حاسمة لمنع وقوع تلك الأسلحة في أيدي إجرامية. ولذا سنواصل الدعوة إلى إنشاء نظام لوسم وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ولإدراج الذخائر في برنامج العمل بوصفها مسألة تتطلب النظر الجاد واتخاذ الإجراءات.

وتتطلع جامايكا إلى تقرير فريق الخبراء الحكوميين المنشأ عملا بقرار الجمعية العامة ٨٩/٦١، المعنون ”نحو عقد معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة: وضع معايير دولية موحدة لاستيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها“.

السيد هيل (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، تشارك أستراليا المتكلمين السابقين في تهنئتكم وتهنئة أعضاء المكتب على انتخابكم ونتمنى لكم التوفيق.

لقد جاءت الحكومة الأسترالية الحالية إلى السلطة في العام الماضي بالتزام معزز بالأمم المتحدة والدبلوماسية المتعددة الأطراف ونزع السلاح النووي. ونقدر أيما تقدير عمل اللجنة الأولى والدور الذي يمكنها القيام به لتعزيز الأمن الدولي. وسوف تتحلى أستراليا بروح الريادة والتصميم من أجل إضفاء مزيد من الطاقة والتركيز والتشديد على النتائج الموضوعية لمداولات هذه اللجنة وغيرها من محافل عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وقد ترأس وزير خارجية أستراليا، السيد ستيفين سميث، مؤخرا مؤتمر معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية المعقود هنا في نيويورك.

وبوصفه أحد الرؤساء الستة لمؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠٠٩، فإن سفير أستراليا لنزع السلاح في جنيف، سيسعى لتعزيز المصالح المشتركة في عودة مؤتمر نزع السلاح إلى العمل. وأحد الأهداف الأساسية لأستراليا ولأغلبية أعضاء مؤتمر نزع السلاح هو بدء المفاوضات بدون شروط لعقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وأستراليا تتطلع إلى استضافة المؤتمر المقبل لنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف في تشرين الثاني/نوفمبر.

ولنكن صريحين: فما زال التحدي الأساسي أمام المجتمع الدولي هو عدم التقدم الذي يبعث على بالغ القلق بشأن عدم انتشار ونزع الأسلحة النووية. وكان الهدف الواضح لرئيس وزراء أستراليا، السيد كيفين رود، هو كسر طوق الجمود الدولي القائم عندما اقترح في حزيران/يونيه الماضي إنشاء اللجنة الدولية المعنية بعدم انتشار ونزع الأسلحة النووية. وقد انضمت إلينا اليابان في هذا المسعى، ووافق وزيرا خارجية أستراليا واليابان السابقان، السيد غاريث إيفانز والسيد يوريكو كاواغوشي، على المشاركة في رئاسة اللجنة، وأضيف أفراد آخرون من الشخصيات المرموقة المميزة من مختلف أنحاء العالم إلى قائمة المفوضين.

وتنطوي مبادرة إنشاء اللجنة على رؤية مبدعة جديدة. وهي ترمي إلى تغيير الطبيعة الشكلية وغير المنتجة للكثير من المناقشة الحالية بشأن المسألة النووية بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها، وبين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبدلا من ذلك، ستعتمد اللجنة نهجا شاملا وستقدم توصيات عملية وواقعية بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح والاستخدام السلمي للأسلحة النووية. وحيث تبقى أقل من عامين على انعقاد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، هناك ضرورة عاجلة للمضي قدما بشأن تلك المسائل. ويؤمل أن تتمكن اللجنة من المساعدة في تشكيل توافق عالمي في الآراء بشأنها في الفترة المفضية إلى عام ٢٠١٠ وما بعده.

وتبين الخطوات المشجعة المتخذة خلال العام الماضي بشأن الأسلحة التقليدية أنه يمكن للمجتمع الدولي أن يحقق تقدما فعليا بشأن مسائل أمنية صعبة إذا صمم عدد كاف من الدول الأعضاء على القيام بذلك. وعملية أوسلو بشأن الذخائر العنقودية مثال بارز على ذلك. إن اتفاقية الذخائر العنقودية التي عقدت في دبلن في أيار/مايو ستكون صكا إنسانيا قويا. وستوفر الاتفاقية الحماية والمساعدة للمدنيين وستحظر فئة كاملة من الأسلحة، كما حددتها الاتفاقية. ومن خلال ذلك، ستحمي أيضا التعاون فيما بين الدول في عمليات حفظ وإنفاذ السلام. وقد اقتنعت أستراليا مع دول عديدة أخرى بأن الوقت قد حان لاتخاذ إجراءات ضد الذخائر العنقودية التي تسبب ضررا لا يمكن قبوله. ونفخر بقيامنا بدور قوي في المفاوضات بشأن هذه الاتفاقية. والحكومة الأسترالية ما زالت على ثقة بأنه سيكون بوسعها التوقيع على الاتفاقية هذا العام. ونحن نشجع جميع الدول على الانضمام إلى هذه المعاهدة الهامة.

إن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تهدد الحكم الرشيد والتنمية والنظام والقانون في العديد من البلدان. ومما يسعدنا أن هذا العام شهد عودة العمل العالمي بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى مساره الصحيح من خلال الالتزام المعزز ببرنامج عمل الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ بشأن الأسلحة الصغيرة في اجتماع الدول الذي يعقد مرة كل سنتين، المعقود في تموز/يوليه. وأستراليا سعيدة بإسهامها في تلك النتيجة، بما في ذلك بوصفها رئيسة عملية جنيف والفريق العامل المعني بالاجتماع الذي يعقد مرة كل سنتين. وسنظل نشترك مع الدول الأخرى والمنظمات الإقليمية لتنفيذ برنامج العمل، مع التأكيد على التعاون مع جيراننا في

جزر المحيط الهادئ. إننا نؤيد تماما مشروع القرار بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المقدم في هذه الدورة من كولومبيا وجنوب أفريقيا واليابان.

إن تقدما بهذا الشكل يرتكز على رؤية واضحة، لازم في كل برنامج تحديد الأسلحة. وهناك ضرورة شديدة لإبرام معاهدة لتجارة الأسلحة إذا أردنا أن نوقف النقل غير المتسم بالمسؤولية وغير المشروع للأسلحة والمكونات التقليدية. ويمكن أن يؤدي إبرام معاهدة متعددة الأطراف وملزمة قانونا في هذا الصدد إلى الشفافية والمساءلة المطلوبتين بشدة، وأن يقنن أفضل الممارسات الحالية في النقل المتسم بالمسؤولية للأسلحة التقليدية، وأن يمنع الإساءة إلى حقوق الإنسان وتكديس الأسلحة وزعزعة الاستقرار.

ونرحب بالتقرير الذي توصل إليه فريق الخبراء الحكوميين بتوافق الآراء، بما فيه التوصية بالدخول في مزيد من المناقشات. ومن دواعي سرورنا الشديد أن نكون من المشتركين في وضع القرار الذي يرمي إلى إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية في عام ٢٠٠٩.

ولا تزال استراليا على التزامها إزاء هدف التوصل إلى حل شامل لمشكلة الألغام الأرضية على الصعيد العالمي، وبوصفها رئيسة سابقة لاتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام سوف تنضم إلى الرئيس الحالي، الأردن، والرئيس المعين، سويسرا، في تقديم القرار المتعلق باتفاقية حظر الألغام.

ولنا جميعا أن نفخر بأن الجهود التي بذلناها منذ دخول اتفاقية حظر الألغام حيز النفاذ في عام ١٩٩٩ ترتب عليها هبوط عدد الضحايا الجدد من الألغام الأرضية بشكل منتظم وتطهير مساحات واسعة من الأراضي، وتدمير ما يزيد على ٤٠ مليون لغم. ولكن يلزم الأخذ بنُهُج مستمرة ومتكاملة في العمل المتعلق بالألغام لتحسين الأحوال المعيشية للناجين من الألغام الأرضية ومخلفات الحرب المتفجرة وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية.

ومع أن أستراليا وكثيرين غيرها على استعداد لقبول المسؤوليات المترتبة على اتفاقية الذخائر العنقودية المبرمة مؤخرا، يبدو من المحتمل أن يظل بعض كبار المنتجين والمستخدمين لها خارج نطاق الاتفاقية. وسنواصل لذلك بذل الجهود في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر من أجل التوصل إلى أشكال حظر مجدية لاستخدام الذخائر العنقودية من جانب الذين لم يشتركوا في عملية أوسلو.

ويؤدي نشاط السوق السوداء المرتبطة بالأسلحة، بما في ذلك نشاطها من خلال خدمات السمسرة والوساطة غير القانونية، إلى زعزعة خطيرة للاستقرار. فهذه التجارة تتحايل بطرق غير قانونية على الضوابط الوطنية والإقليمية والدولية للتجارة. وسوف تقدم جمهورية كوريا واستراليا مشروع قرار جديد بشأن منع أنشطة السمسرة غير القانونية خلال الدورة الحالية للجنة الأولى لإدراج هذه المسألة بشكل شامل في جدول أعمال الأمم المتحدة. وقد كشفت مشاوراتنا مع الدول بشأن مشروع القرار عن وجود درجة مشجعة من الدعم لتحسين التعاون الدولي على التصدي لخطر الانتشار المذكور. ويؤكد مشروع القرار أن الضوابط على السمسرة لا ينبغي أن تعوق التجارة ونقل التكنولوجيا بالطرق المشروعة، ويدعو الدول إلى إصدار قوانين وتدابير وطنية لمنع السمسرة غير المشروعة وإلى التنفيذ الكامل للمعاهدات والصكوك والقرارات والمبادرات ذات الصلة.

وتعرب أستراليا عن التزامها بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي، يعتقد الكثيرون أن الوقت قد حان لذلك. ولا ينبغي إهدار الفرصة التي يتيحها لإحراز تقدم له معنى في هذا الصدد مؤتمر

الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. ومما يشجعنا المبررات ثنائية الأطراف والواقعية التي حددها لنزع السلاح النووي الساسة الأمريكيون هنري كيسنجر وسام نَن ووليام بيري وجورج شولتز.

ويتطلع المجتمع الدولي بحق إلى أن تمسك الدول الحائزة للأسلحة النووية بعجلة القيادة بإجراء تخفيضات دائمة في ترساناتها النووية. ونرحب بالخطوات الكبيرة التي حققتها البعض.

وسنظل نتطلع إلى أن تواصل الدول الحائزة للأسلحة النووية، سواء داخل أو خارج نطاق معاهدة عدم الانتشار، بذل الجهود للتخلص من ترساناتها النووية، وإلى أن تفعل ذلك على نحو متسم بالشفافية، ونشجع الدول الحائزة لهذه الأسلحة على إجراء مزيد من التخفيض على أوضاع التأهب للعمليات في أسلحتها النووية بطرق تعزز الأمن والاستقرار العالميين. ومع ذلك، لا يقع عبء المسؤولية عن نزع السلاح على الدول الحائزة للأسلحة النووية وحدها. فيجب على جميع الدول أن تسهم في تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي.

وما زال نظام عدم الانتشار النووي يتعرض لضغوط تسببها الأفعال التي تقوم بها دول قليلة. وما زال القلق يساورنا إزاء الأنشطة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي لا تزال تشكل تهديدا كبيرا لأهداف الأمن الإقليمي وعدم الانتشار العالمي. ونؤيد عملية الأطراف الستة ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التعاون معها وتنفيذ الإجراءات المتفق عليها.

ويساور أستراليا قلق شديد إزاء استمرار إيران في أنشطتها التي يمكن أن تؤدي للانتشار في انتهاك لأربعة قرارات ملزمة قانونا لمجلس الأمن. وليست تلك أفعال دولة تسعى لتهدئة مخاوف المجتمع الدولي بشأن طبيعة برنامجها النووي. ويلزم أن تمتثل إيران امتثالا فوريا لالتزاماتها وأن توقف أنشطتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وإعادة المعالجة. ويجب أن تتيح للوكالة الدولية للطاقة الذرية السبل التي تلزمها لإزالة شكوك المجتمع الدولي التي لها ما يبررها بشأن نوايا إيران السلمية.

وتمثل حالتا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران تحديين حرجين لنظام عدم الانتشار. وتقوض أنشطتهما عناصر الثقة والأمن والاستقرار الدولية التي تعد أساسية ليس لمنع انتشار الأسلحة النووية فحسب، وإنما أيضا لضمان إحراز مزيد من التقدم في نزع السلاح النووي.

ويمكن أن تؤدي المناطق الخالية من الأسلحة النووية دورا هاما في منع الانتشار، تمشيا مع الالتزامات بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما أنها يمكن أن تؤدي دورا هاما كأداة توفر بها الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمنية سلبية ملزمة للدول غير الحائزة لها. واستراليا طرف في منطقة جنوب المحيط الهادئ الخالية من الأسلحة النووية في منطقتنا.

أشكركم يا سيدي الرئيس على سماحكم لي بتجاوز الوقت المحدد بعض الشيء. وأتمنى لكم التوفيق وأعلن لكم دعم استراليا الكامل في عملكم الهام.

السيدة جاهان (بنغلاديش) (تكلمت بالإنكليزية): يتقدم وفدي بشكره الحار لكم يا سيدي الرئيس ولمكتبكم على انتخابكم عن جدارة ونتطلع إلى دورة موفقة في ظل إدارتكم القديرة.

ويعرب وفدي عن تأييده للبيان الذي أدلت به إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز. غير أني أود أن أبرِز النقاط التالية.

ترى بنغلاديش أن استمرار وجود أسلحة الدمار الشامل يشكل أخطر تهديد للبشرية. ونؤكد أن نزع السلاح وعدم الانتشار النووي إذا توافرت الإرادة السياسية هدفان يمكن تحقيقهما. ولا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أهم صك من صكوك عدم الانتشار. ولذلك فإن عالمية المعاهدة شرط لا غنى عنه لجعل هذا العالم مكانا أكثر أمانا. ومع أن التقدم فيما يتعلق بالمعاهدة تحفه سحب الشك، يحدونا الأمل رغم ذلك في أن تكلل الدورة الثالثة للجنة التحضيرية ومؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ بالنجاح في الوصول إلى النتائج المتوقعة.

وبالمثل، لم يتحقق تطور يذكر فيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في الأعوام القليلة الماضية. وبمناسبة مرور اثني عشر عاما على فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، نهيب بالدول التسع الباقية التي لم تصدق على المرفق ٢ أن تفعل ذلك. ويجب العمل على الصعيد الثنائي والإقليمي والعالمي من أجل تحقيق عالمية المعاهدة.

ويمثل نزع السلاح حجر الزاوية في سياستنا الخارجية. ونحن ملتزمون في دستورنا بنزع السلاح الشامل والكامل. وبنغلاديش طرف في جميع الصكوك الدولية الهامة المتعلقة بنزع السلاح، بما فيها معاهدة عدم الانتشار، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، واتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة.

وبنغلاديش هي أولى دول المرفق ٢ الموقعة والمصدقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في جنوب آسيا. وقد أبرمنا أيضا اتفاقات للضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك البروتوكولات الإضافية. وفي ذلك دليل ملموس على التزامنا الذي لا يتحول بالهدفين المتلازمين المتمثلين في نزع السلاح وعدم الانتشار النووي. ونؤيد أيضا تأييدا فعليا تطوير نظام الرصد الدولي الخاص بنظام التحقق من الامتثال لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وتلتزم بنغلاديش بصفتها من أولى الدول الموقعة والمصدقة على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية بعدم العمل على إنتاج أو اقتناء أو استعمال الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. والواقع أننا ندين دائما استعمال أسلحة الدمار الشامل المذكورة ضد الإنسان والبشرية. وأعربت بنغلاديش أيضا عن تأييدها لجهود منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لجعل الاتفاقية شاملة وغير تمييزية وقابلة للتحقق ولجعلها في نهاية المطاف أداة عالمية لاستئصال الأسلحة الكيميائية من العالم.

وتشجب بنغلاديش استعمال الألغام المضادة للأفراد التي تشوه وتقتل وتروّع المدنيين العزل الأبرياء. وقد دمرنا جميع مخزوناتنا من الألغام الأرضية تنفيذا لالتزامنا بموجب المعاهدة. ويساورنا القلق من استمرار وقوع عدد كبير من المدنيين، ومنهم النساء والأطفال، ضحايا للألغام المضادة للأفراد في حالات الصراع وما بعد انتهاء الصراع في أنحاء العالم. ونحث المجتمع الدولي على تقديم المساعدة المالية والتقنية والإنسانية لعمليات إزالة الألغام الأرضية وعلى المساعدة في تأهيل الضحايا. ونهيب بالدول التي لم تصبح بعد أطرافا في اتفاقية الألغام المضادة للأفراد أن تنضم إلى تلك الاتفاقية. وفي الوقت ذاته، نشدد على أنه يجب العمل على وقف الجهات الفاعلة من غير الدول عن استعمال تلك الأسلحة.

ولا تزال حكومة بنغلاديش منخرطة في التنفيذ الكامل لهدف إزالة الاسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، وعاملة على الوفاء بالتزاماتها بموجب برنامج العمل لعام ٢٠٠١. وقد طبقت عددا من التشريعات القانونية والأوامر التنفيذية الصارمة لتنظيم حيازة تلك الأسلحة وإنتاجها وتحويلها وبيعها وتصديرها واستيرادها ونقلها بالطريق القانوني. وتنظم هذه القوانين والآليات الوطنية أيضا امتلاك المدنيين للأسلحة الصغيرة والاحتفاظ بسجلاتها وجمعها وتدميرها والتخلص منها تحت إشراف دقيق من السلطات الوطنية المختصة لإنفاذ القوانين. وتتبع إجراءات صارمة في إدارة المخزونات، تشمل التخزين، والأمن المادي، والتحكم في سبل الحصول على الأسلحة وإدارة الموجودات منها والرقابة على حساباتها. ويجري تدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المصادرة بصورة منتظمة وعلنية وفقا للمنصوص عليه في برنامجنا الوطني لإدارة المخزونات. وندعو إلى تعزيز التعاون الدولي في هذا الصدد، وخاصة في مجال بناء القدرات.

وتضمن المادة ٤ من معاهدة عدم الانتشار حقوق جميع الدول غير القابلة للتصرف في تطوير الطاقة النووية وإجراء البحوث بشأنها وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية. ويجب تطبيق هذه الضمانات بدون تمييز، ويجب احترام وإعمال حقوق الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في الاستخدام السلمي للطاقة والتكنولوجيا النووية.

وتؤكد بنغلاديش بقوة من جديد دعمها لتعددية الأطراف في المفاوضات ذات الصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار النووي. ويجب أن يعزز المجتمع الدولي جهوده الجماعية لإزالة الجمود الذي خيم أمدا طويلا على مؤتمر نزع السلاح، الذي ما زال يمثل الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة لنزع السلاح.

ونرى أن الوقت قد حان للتفاوض على إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونتوقع أن يتفاوض المؤتمر في الدورات المقبلة ويتوصل إلى اتفاق بشأن الإزالة الكاملة لهذه المواد.

ولدى بنغلاديش إيمان راسخ بالنُهُج الإقليمية لنزع السلاح. ويمكن لتدابير بناء الثقة من خلال إقامة المناطق الخالية من الأسلحة النووية أن تسهم إسهاما كبيرا في تحقيق هذا الهدف. ونعرب عن تقديرنا لجميع المناطق القائمة من هذا القبيل. وندعو إلى إقامة مناطق مماثلة في جنوب آسيا وفي الشرق الأوسط وفي مناطق العالم الأخرى. ويشكل تحويل جنوب آسيا إلى منطقة نووية مصدر قلق خاص لبلدي. ونحث الهند وباكستان على التخلي عن خيارهما النووي والانضمام إلى نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويجب أن تفعل إسرائيل نفس الشيء في الشرق الأوسط. ولا ينبغي أن تعوق الاتفاقات الثنائية بشأن الاستخدام المدني للطاقة النووية بأي حال قضية نزع السلاح على الصعيد الإقليمي. ونطالب أيضا بتعميم إمكانيات الانضمام إلى اتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية والبروتوكولات الإضافية، لأنها قد مارست، حتى الآن، تأثيرا رادعا على الانتشار النووي.

ويساورنا القلق أيضا إزاء استمرار تطوير ونشر منظومات الدفاع بالقذائف المضادة للقذائف التسيارية والسعي للحصول على التكنولوجيات العسكرية المتقدمة القابلة للنشر في الفضاء الخارجي. وتؤكد بنغلاديش مجددا دعوتها إلى استئناف العمل ضمن إطار مؤتمر نزع السلاح على منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي.

ونرى أنه ينبغي إخضاع التجارة في الأسلحة، شأنها شأن التجارة في جميع السلع والخدمات الأخرى، لإطار تنظيمي دولي متفق عليه. ويرمي هذا الإطار إلى التفاوض

بشأن إبرام معاهدة للتجارة في الأسلحة التقليدية برعاية الأمم المتحدة. ومن شأن المعاهدة الفعالة لتجارة الأسلحة أن تكفل نقل الأسلحة التقليدية على نحو متسم بالمسؤولية. وسوف تحول هذه الآلية أيضا دون نشر هذه الأسلحة. وسترحب بنغلاديش بصفتها بلدا ملتزما بنزع السلاح وعدم الانتشار بالتفاوض على إبرام هذه الاتفاقية.

ومما يثير استياءنا أن نعلم أن النفقات العسكرية العالمية تجاوزت ١,٣ تريليون دولار في عام ٢٠٠٧، بزيادة قدرها ٦ في المائة بالأسعار الحقيقية عن عام ٢٠٠٦ و ٤٥ في المائة منذ عام ١٩٩٨. وتعادل الأموال المنفقة للأغراض العسكرية ٢,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للعالم. ويمارس سباق التسلح المحموم تأثيرا سلبيا متزايدا على برنامجنا الإنمائي. ونحث جميع البلدان، ولا سيما القوى العسكرية الكبرى، على تحويل جزء من تلك الموارد للتخفيف من حدة الفقر في البلدان النامية. ومن شأن هذا التحرك أن يوجه دفعة كبيرة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، بحلول عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، يجب أن نعيد التركيز ايضا على الصلة بين نزع السلاح والتنمية. وبالمثل، حان الوقت لأن ننظر في تأثير نزع السلاح على البيئة وعلى نظام المناخ العالمي، بينما يواجه العالم اليوم التحديات الجديدة والناشئة لتغير المناخ.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): كانت هذه هي آخر المتحدثين في قائمة مناقشتنا العامة في الجلسة الصباحية اليوم.

أود أن أعلن أن قائمة المتكلمين في المناقشة العامة سوف تغلق غدا، الثلاثاء ٧ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٨/..

وفي مسألة أخرى، أود أن أردد المشاعر التي أعرب عنها الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، السيد دوارتي، وأن أعرب عن الترحيب الحار بالزملاء في برنامج الأمم المتحدة للزمالات بشأن نزع السلاح لعام ٢٠٠٨. وأرجو لهم النجاح وآمل أن تساعدهم التجربة التي يمرون بها في اللجنة مساعدة كبيرة في جهودهم.

قبل أن أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية للإدلاء ببيان في إطار حق الرد، أود أن أذكّر الوفود بأن البيان الأول لممارسة حق الرد، وفقا للنظام الداخلي، تقتصر مدته على ١٠ دقائق والثاني على ٥ دقائق.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): سوف أهنئكم باستلامكم الرئاسة في بياننا الذي سنلقيه لاحقا. وأكتفي اليوم بممارسة حق الرد على ما ورد في بيان الزميل الموقر مندوب فرنسا الدائم لدى مؤتمر نزع السلاح نيابة عن الاتحاد الأوروبي صباح اليوم.

لقد استرعى انتباهنا يا سيدي الرئيس إشارة المندوب الموقر إلى ما أسماه ''انشغال الاتحاد الأوروبي بما ورد في بيان السيد المدير العام لوكالة الطاقة الذرية في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨'' حول ما أسماه الزميل الموقر ''مزاعم تتعلق بمفاعل نووي غير معلن في سوريا''.

أود يا سيدي الرئيس أن ألفت عناية المندوب الموقر إلى أن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية قد شهد أمام مجلس محافظي الوكالة بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أي بعد خمسة أشهر من التاريخ الذي ذكره مندوب الاتحاد الأوروبي؛ بعد خمسة أشهر من هذا التاريخ الذي تجاوزته الأحداث ودحضته الوقائع، شهد المدير العام للوكالة بأن سوريا قد تعاونت مع الوكالة ومكنت مفتشيها ليس فقط من زيارة الموقع، وإنما من زيارة المناطق المحيطة بهذا الموقع.

ولقد خلا بيان الزميل الموقر للأسف من أي إشارة إلى أهمية إنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ومن المعروف للجميع أن بلادي بالذات كانت قد تقدمت بمبادرة إلى مجلس الأمن عندما كانت

عضوا في المجلس في نهاية العام ٢٠٠٣ ترمي إلى استصدار قرار من مجلس الأمن بإنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ولقد اصطدمت هذه المبادرة آنذاك بممانعة من وفد دولة كبرى نافذة في مجلس الأمن.

إن هذه الثغرة الكبيرة في بيان المندوب الفرنسي الموقر باسم الاتحاد الأوروبي تشير إلى وجود نواقص خطيرة، لا بل تؤكده، في التزامات الاتحاد الأوروبي إزاء سياسات منع الانتشار النووي، لأن إغفال ذكر هذه المسألة، أي سياسات منع الانتشار النووي في الشرق الأوسط تحديدا، يعني غضّ النظر بطريقة فجة عن الأنشطة النووية الإسرائيلية الخطرة التي تهدد أمن وسلامة شعوب منطقتنا. إن هذا الإغفال هو تأكيد لوجود معايير أوروبية مزدوجة ومنطق أعوج في تقييم سياسة منع الانتشار النووي.

وكنا نتوقع من الزميل الموقر أن يدين العدوان الإسرائيلي على الموقع السوري ويدافع عن القانون الدولي، بدلا من الوقوع في فخ تضليل الرأي العام العالمي.

وأذكّر يا سيدي الرئيس الزميل المندوب الفرنسي الموقر بأن فرنسا مسؤولة تاريخيا أكثر من غيرها عن الملف النووي الإسرائيلي، باعتبار أن فرنسا كانت للأسف السباقة إلى تزويد إسرائيل بمفاعل ديمونة للأنشطة النووية منذ الخمسينيات من القرن الماضي، في وقت كان السلاح النووي آنذاك محصورا بأيدي قلة قليلة في العالم.

إن إسرائيل بحوزتها مائتا رأس نووي ولديها ثمانية مفاعلات نووية فوق رقعة من الأرض لا تتجاوز مساحتها ٢٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع. وأدعكم يا سيدي الرئيس تتخيلون حجم المخاطر المترتبة على وجود ثمانية مفاعلات نووية فوق رقعة من الأرض لا تتجاوز مساحتها مساحة ماهاتن.

إن الجميع يعرف أن إسرائيل لم تنضم إلى اتفاقية منع الانتشار النووي ورفضت باستمرار وضع منشآتها النووية تحت رقابة الوكالة الدولية. وبالتالي فإن مجرد الإشارة إلى اتهامات صادرة عن أوساط أمريكية، ثبت باليقين أنها كاذبة وخاطئة، يجعل من يقوله شريكا في التغطية والتستر في العدوان الإسرائيلي على سيادة بلادي وشريكا في ترويج اتهامات لا أساس لها من الصحة بشهادة خبراء الوكالة الدولية أنفسهم، الذين زاروا الموقع وخرجوا بنتيجة مفادها أنه لا دليل على وجود أي أنشطة نووية في الإقليم السوري.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.